مفاوضات الاعتراف بالذنب - دراسة في القانون الأمريكي

الدكتور/ يوسف حجي المطيري
أستاذ مشارك القانون الجزائي
كلية الدراسات التجارية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مفاوضات اعتراف المتهم بالذنب، التي تُعتبر عملية إجرائية جزائية يتم من خلالها تشجيع المتهم على الإقرار بارتكابه الجريمة وتَقبُّل تحمُّل المسؤولية الجزائية؛ بحيث يتنازل الأخير عن حقه في المحاكمة مقابل تغيير وصف الجريمة أو تخفيض عقوبة الجريمة، وتتم هذه العملية الإجرائية بعد موافقة المحكمة التي تنظر الدعوى، وهذه المفاوضات تُعتبر استثناءً من حق المتهم في المحاكمة الذي قرره الدستور الأمريكي من خلال التعديل السادس.

وتتم هذه الدراسة عن طريق تحليل ودراسة موقف المحكمة الأمريكية العليا المتغير من هذه المفاوضات، وتأثيره على محاكم الولايات وعلى النظام الإجرائي الجزائي الأمريكي، وعلى حقوق المتهم التي نص عليها الدستور الأمريكي من خلال تعديلاته؛ وذلك بهدف تسليط الضوء على مسألة تُعتبر من أهم الإجراءات الجزائية في القانون الأمريكي، وهي المتمثلة في مفاوضات الاعتراف بالذنب، وتحليل ماهية هذه المفاوضات، والشروط الخاصة بتطبيقها، وبيان أهميتها في العمل الإجرائي، والانتقادات التي وُجِّهت لها، وموقف المحكمة الأمريكية العليا من هذه المفاوضات، ودور كلٍّ من المتهم وسلطة الادعاء أثناء إجرائها، ومدى إلزاميتها بعد الموافقة على الدخول في المفاوضات.

هذا وقد وضعت المحكمة الأمريكية العليا خلال بحثها لمشروعية مفاوضات الاعتراف بالذنب شروطًا لصحة هذه المفاوضات وإنتاجها

لآثارها القانونية، تتمثل في أن يتمتع المتهم بإرادة حرة عند قبول البدء في إجراء المفاوضات بينه وبين سلطة الادعاء العام، بمعنى أن يقبل المتهم إجراء المفاوضات بشكل طوعي ودون تأثير من قِبل سلطة الادعاء العام، سواء بالترغيب أو بالترهيب، كما يجب أن يعلم المتهم علمًا مؤكدًا نافيًا للجهالة بلائحة الاتهام التي سوف تُوجَّه إليه في حالة قبوله لعرض سلطة الادعاء العام بالاعتراف بالذنب، وكذلك لطبيعة وتفاصيل الاتفاق الذي سوف يتم عقده مع سلطة الادعاء العام والآثار الناجمة عن الاتفاق، بالإضافة إلى ضرورة أن يتم تمثيل المتهم من قِبل محامٍ أثناء إجراءات المفاوضات المؤدية إلى الإقرار بالذنب حتى الوصول إلى الاتفاق والنطق بالعقوبة.

مقدمة:

إن الحمد لله تعالى، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونؤمن به ونتوكل عليه، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدِ الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هاديَ له، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين، أما بعد...

يُعتبر حق المتهم في محاكمة علنية وعادلة من أهم المبادئ الراسخة في العدالة الجزائية، ومفاد هذا الحق ضرورة أن تكون هذه المحاكمة متكافئة؛ بحيث تتساوى المراكز القانونية للخصوم في الدعوى الجنائية. ولتفعيل هذه الموازنة ينبغي رسم قواعد وضوابط تَحكم الخصومة الجنائية، بحيث تهدف هذه الضوابط إلى جعل الخصومة بمثابة مُنازلة قانونية عادلة.

ولما كانت الدولة بشكلها الحديث ونظامها الديمقراطي المرتكز على مبدأ حُكم الشعب للشعب هي المُهيمنة على السيادة الوطنية والمسؤولة عن حفظ الأمن في المجتمع، فإن ذلك يجعلها هي المَعنية بوضع هذه القواعد والضوابط عن طريق سُلطتها التشريعية. وهنا يَبرز الدور المهم والحيوي لقانون الإجراءات الجنائية باعتباره القانون الذي تقوم عليه الخصومة الجزائية؛ لذلك، يأتي قانون الإجراءات بالقواعد التي تُبين لأطراف الخصومة الإجراءات الجزائية المسموح بها بحيث يمكنهم المُضيُّ فيها، والإجراءات غير المسموح بها.

وحيث إن أطراف الدعوى الجزائية في القانون الأمريكي – من الناحية العملية – ليسوا على قدم المساواة التامة من حيث الإمكانات والأدوات والإجراءات؛ إذ يُعطي قانون الإجراءات الجزائية لسلطة الادعاء العام بعض الأفضلية في ممارسة هذه الإجراءات، فإن العدالة – بِناءً على ذلك – تُبرِّر ميل القواعد القانونية في الدستور الأمريكي نحو حماية مصالح الأفراد في مواجهة سلطات الادعاء في الدولة.

أولاً – هدف البحث:

يهدف بحث موضوع مفاوضات الاعتراف بالذنب في القانون الأمريكي إلى تسليط الضوء على مسألة تُعتبر من أهم الإجراءات الجزائية في القانون الأمريكي، وهي المتمثلة في مفاوضات الاعتراف بالذنب، وتحليل ماهية هذه المفاوضات، والشروط الخاصة بتطبيقها، وبيان أهميتها في العمل الإجرائي، والانتقادات التي وُجِّهت لها، وموقف المحكمة الأمريكية العليا من هذه المفاوضات، ودور كلٍّ من المتهم وسلطة الادعاء أثناء إجرائها، ومدى إلزاميتها بعد الموافقة على الدخول في المفاوضات.

ثانياً – منهجية البحث:

يتناول هذا البحث موضوع مفاوضات الاعتراف بالذنب في القانون الأمريكي عن طريق تحليل ودراسة موقف المحكمة الأمريكية العليا المتغير من هذه المفاوضات، وتأثيره على محاكم الولايات وعلى النظام الإجرائي الجزائي الأمريكي، وعلى حقوق المتهم التي نص عليها الدستور الأمريكي من خلال تعديلاته.

ثالثاً – خطة البحث:

مناقشة موضوع البحث تقتضي تقسيمها إلى خمسة مطالب؛ حيث يتناول المطلب الأول ماهية مفاوضات الاعتراف بالذنب وأهميتها والضمانات المطلوبة لممارستها ، أما المطلب الثاني فسوف نُخصصه لمناقشة الشروط الواجب توافرها في اعتراف المتهم بالذنب، بينما نُبين في المطلب الثالث تطور موقف قضاء المحكمة الأمريكية العليا بشأن مفاوضات الاعتراف بالذنب، وأخيرًا سوف نوضح الإجراءات المطلوبة لنجاح هذه المفاوضات وإلزاميتها بالنسبة إلى أطرف الدعوى الجزائية من خلال المطلب الرابع.

المطلب الأول
ماهية مفاوضات الاعتراف بالذنب
وأهميتها والضمانات المطلوبة لممارستها

من خلال هذا المطلب سوف نُبين تعريف مفاوضات الاعتراف بالذنب وأهميتها بالنسبة للعدالة الجزائية في القانون الأمريكي، ومن ثَمَّ نوضح الضمانات المطلوبة لممارسة هذه المفاوضات، وذلك على النحو التالي:

أولاً – تعريف مفاوضات الاعتراف بالذنب:

مفاوضات الاعتراف بالذنب من المسائل الإجرائية القليلة جدًّا التي لم تُعرِّفها المحكمة الأمريكية، كما لم يتفق الفقهاء على تعريف موحد لها(١)، حيث يُعرِّفها البعض بأنها «عملية تفاوض بين المتهم وسلطة الادعاء العام يتم من خلالها موافقة المتهم على إقراره بارتكاب الجريمة المتهم بها في مقابل تنازل هذا الأخير عن حقه في المحاكمة، بحيث يفقد فرصته في البراءة في مقابل تخفيف العقوبة عن المتهم أو تغيير وصف الجريمة أو إسقاط بعض التُهم، وفي بعض الحالات التوصية بمنح المتهم الاختبار القضائي عند تحديد العقوبة »(٢).

وبِناءً على هذا التعريف فإن مفاوضات الاعتراف بالذنب تُجنِّب سلطة الادعاء العام في حالة نجاحها الإجراءات الطويلة والمعقدة لمُحاكمة المتهم وما يترتب عليها من جهد ووقت في سبيل عدم تطبيق العقوبة التي نص عليها القانون على المتهم، وتطبيق عقوبة أقل من تلك التي يُفترض تطبيقها في مثل هذه الجرائم.

(١) Guidorizzi, D. D. (1998). Should we really ban plea bargaining : The core concerns of plea bargaining critics. Emory Lj, 47, 753.
http://www.law.emory.edu/ELJ/volumes/spg98/guido.htm

(٢) Arrigo, J. P. (1993). United States v. Robison and the Enforcement of Plea Bargains across Federal Jurisdictional Lines: To Bind or Not to Bind. DePaul L. Rev., 43, 909. The Concise Columbia Electronic Encyclopaedia
http://www.encyclopedia.con/articles/10291.htm. Anonymous
http://www.thebestdefence.com/criminalprocess/thecase/bargaining.htm

وعرَّفها البعض بأنها «موافقة المتهم على الاعتراف بارتكابه للجريمة مع توقُّعه بتلقي بعض الاعتبار من الدولة»[٣]. وبسبب قصور هذا التعريف عرَّفها البعض بأنها «اتفاق يتم بين محامي المتهم وسلطة الادعاء العام بموجبه يلتزم المتهم بإقراره بارتكاب الجريمة في مقابل النظر في عقوبة أخف من سلطة الادعاء العام والمحكمة»[٤].

إلا إن البعض يرى عدم إهمال تصديق المحكمة على الاعتراف الذي يُعَد أمراً جوهريًّا في جميع الولايات الأمريكية والفوائد التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من رقابة القضاء على هذه المفاوضات؛ لذلك عرَّفها بأنها «عملية إجرائية جزائية يتم من خلالها تشجيع المتهم على الإقرار بارتكابه الجريمة وتقبُّل تحمُّل المسؤولية الجزائية؛ بحيث يتنازل الأخير عن حقه في المُحاكمة في مقابل تغيير وصف الجريمة أو تخفيض عقوبتها أو إسقاط بعض التُهم وفي بعض الحالات التوصية بمنح المتهم الاختبار القضائي عند تحديد العقوبة ، وتتم هذه العملية الإجرائية بعد موافقة المحكمة التي تنظر الدعوى». ويُبرز هذا التعريف دور المحكمة الجوهري في الإشراف على المفاوضات واعتماد الاتفاق الناتج عنها؛ حيث إن الكلمة الفصل في مفاوضات الاعتراف بالذنب تكون للقاضي الذي ينظر الدعوى[٥].

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات السابقة من حيث التركيز على أطراف المفاوضات، فإنها تتشابه فيما بينها في أن الاتفاق يجب أن يكون مُرضيًا لجميع الأطراف، كما أن للمحكمة التي تنظر الدعوى السلطة المطلقة في قبول الاتفاق أو رفضه، بالإضافة إلى تنازل الادعاء العام عن تطبيق العقوبة المقررة قانونًا في مقابل تنازل المتهم عن حقه في الحصول على محاكمة[٦].

بالإضافة إلى أن التعريفات السابقة تشترك فيما بينها في أنه لا يُعَد إقرارًا بالذنب جميع الإجراءات التي تقوم بها سلطة الادعاء العام منفردة ودون أن يكون المتهم طرفاً

فيها مثل إلغاء بعض التهم التي لا تستند على أدلة قوية، بحيث يتم التركيز على التهم التي

(٣) Guidorizzi op cit (n 3) at 1.

(٤) "Plea bargaining" (1997) http://www.fc.peachnet.du/floyd/academics/s c/CrhiJustl

(٤) Black›s Law Dictionary, P. (1190). McCoy, T. R., & Mirra, M. J. (1980). Plea bargaining as due process in determining guilt. Stanford Law Review, 887-941.

(٦) Nimmo op cit (n 2) 1.

تستند على أدلة أكثر قوة أو تغيير وصف الجريمة لزيادة فرصة الإدانة، أو الطلب من متهم في القضية أو من شاهد تقديم معلومات عن الجناة في الجريمة(٧).

وفي المقابل أُثير خلاف قانوني حول طبيعة الاتفاق بعد نجاح المفاوضات بين المتهم والادعاء العام وقبل مصادقة القاضي على الاتفاق، وهل يُعتبر هذا الاتفاق عقدًا ملزمًا للطرفين بحيث لا يجوز لأيٍّ من أطرافه العدول عنه؛ حيث يرى البعض أن مفاوضات الاعتراف بالذنب لا تُعتبر ملزمة للمتهم ولا للادعاء العام؛ لذلك يمكن لأي طرف من أطرافه العدول عنه في أي وقت ما دام القاضي لم يصادق على الاتفاق، بينما يذهب الرأي الآخر – وهو الراجح – إلى أنه متى ما قُدم عرض من قِبل المدعي العام للمتهم يتضمن تعهُّد المدعي العام تغيير وصف الجريمة أو تخفيض عقوبتها، وذلك في حال موافقة المتهم بإقراره بارتكابه للجريمة، فإن هذا الاتفاق إذا انعقد فإنه يُعتبر اتفاقًا ملزمًا لأطرافه؛ وعليه لا يجوز لأي طرف الانسحاب منه أو عدم تنفيذه؛ وعليه فإن اتفاق الإقرار بالذنب يُعتبر عقدًا ملزمًا لطرفيه(٨)، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية سانتوبيلو ضد نيويورك(٩).

ثانياً – أهمية الاعتراف بالذنب:

الاعتراف هو اتفاق بين المتهم والمدعي العام يتم بموجبه إقرار المتهم بالمسؤولية عن ارتكاب الجريمة في مقابل إمكانية تخفيف العقوبة عليه أو تخفيف وإنقاص لائحة الاتهام عنه في مقابل تنازله عن حقوقه الدستورية، مثل الحق في محاكمة، وحقه في استئناف الحكم، وحقه في مواجهة الشهود، وحقه في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، وغيرها من الحقوق.

---

(٧) Alschuler, A. W. (1979). Plea bargaining and its history. Columbia Law Review, 79(1), 1-43.

(٨) United States v. Verrusio 803 F 2d 885 (7thCir.1986) at 887; Jones v Estelle 584 F2d 687 (5thCir.1978) at 689; United States v Reardon 787 F 2d 512 (10th Cir. 1986) at 516; United States v Brooks 670 F 2d 625 (5th Cir 1982) at 627; Alper, T. (1997). The Danger of Winning: Contract Law Ramifications of Successful Bailey Challenges for Plea-Convicted Defendants. NYUL Rev., 72, 841. Baker, E. S. (1989). Double jeopardy and its application to broken plea agreements. Ariz. L. Rev., 31, 127.

(٩) في قضية سانتوبيلو ضد نيويورك عرضت سلطة الاتهام على المتهم أن يعترف بارتكابه جريمة دون الأخرى في مقابل ألا يطلب المدعي العام من المحكمة تطبيق الحد الأعلى للعقوبة ويكتفي بطلب الاختبار القضائي، وبعد الاتفاق تغير المدعي العام، وأثناء جلسة تحديد العقوبة خالف المدعي العام الجديد الاتفاق وطالب بالحد الأعلى للعقوبة في الجريمة التي اعترف بارتكابها المتهم.

Santobello v. New York, 404 U.S. 257 (1971).

هذا وقد بدأت الولايات الأمريكية بتَبنِّي نظام الاعتراف بالذنب مع بداية القرن الماضي إلى الحد الذي أصبح به هذا النظام جزءًا أساسيًّا وذا أهمية كبيرة في العدالة الجزائية الإجرائية الأمريكية في الوقت الحاضر؛ حيث يهدف هذا النظام إلى اختصار فترة المحاكمة الطويلة والمكلفة للدولة؛ حيث تستمر بعض المحاكمات لأشهُر بشكل متواصل ودون انقطاع؛ لذلك تلجأ الولاية إلى هذا الإجراء الجزائي لتوفير ميزانيتها.

وعلى الرغم من أهمية الاعتراف كإجراء من إجراءات العدالة الجزائية في القانون الأمريكي، فإنه لا يخلو من العيوب؛ وعليه فإننا سوف نسلط الضوء في هذا القسم من البحث على الخصائص التي يمتاز بها نظام الاعتراف بالذنب، ومن ثَمَّ نُبيِّن عيوبه، وذلك على النحو التالي:

أولاً – الخصائص التي يمتاز بها نظام الاعتراف بالذنب:

يمتاز نظام الاعتراف بالذنب بالخصائص التالية:

١- حتمية إدانة المتهم:

تُعتبر حتمية إدانة المتهم وعدم إفلاته من العقوبة من أهم الخصائص التي يتميز بها نظام الاعتراف بالذنب؛ حيث يؤدي إقرار المتهم بارتكابه للجريمة إلى قيام القاضي بإصدار الحكم عليه بالعقوبة المتفق عليها بين المتهم وسلطة الادعاء العام ، ومن ثَمَّ عدم إفلاته من العقاب.

حيث إن هذه المفاوضات سوف تؤدي إذا نجحت إلى تفادي دخول سلطة الادعاء العام في إجراءات محاكمة المتهم والتي يمكن أن ينتج عنها مفاجآت غير سارة بالنسبة لسلطة الادعاء قد تؤدي إلى براءة المتهم وإفلاته من العقاب مثل حصول المتهم على هيئة محلفين متحيزة لمصلحته أو تعارض أقوال الشهود أو ضعف الأدلة المضبوطة والمقدمة كدليل إدانة ضد المتهم.

٢- تسريع إجراءات المحاكمة:

يهدف الاعتراف بالذنب إلى تسريع إجراءات المحاكمة، ومن ثَمَّ صدور حكم على المتهم دون إجراء محاكمة؛ حيث يؤدي الاتفاق بين المتهم وسلطة الادعاء العام إلى تنازل المتهم عن حقه في المحاكمة وكل ما يترتب عليها من إجراءات، وهي التي يمكن أن تستمر

إلى عدة أشهُر، ومن ثَمَّ سرعة إدانة المتهم وتوفير الكثير من الوقت والجهد اللذين يمكن أن يضيعا في حالة محاكمة المتهم وصدور حكم ببراءته.

حيث إن إجراءات المحاكمة في الولايات المتحدة تمتاز باستهلاكها للكثير من الوقت الذي قد يصل إلى أشهُر كثيرة من الجلسات اليومية المتواصلة دون انقطاع، والكثير من الجهد، واستعداد الكثير من الخبراء وأهل الاختصاص؛ فعلى سبيل المثال: استمرت محاكمة اللاعب الأمريكي أوجي سمسن ١٣٥ يومًا من الجلسات اليومية المتواصلة، والتي أدت في النهاية إلى البراءة من ارتكابه جريمة القتل المتهم بارتكابها على الرغم من ثبوت أغلب الأدلة ضده.

وعليه فإن الاعتراف بالذنب سوف يؤدي إلى تفادي الكثير من الوقت والجهد المبذولين، من خلال تسريع إجراءات المحاكمة وحصرها بجلسة واحدة للاستماع والاعتراف بالذنب وإقرار العقوبة.

٣- تقوية إمكانية إدانة الفاعل الأصلي في الجريمة:

يُعتبر الاعتراف بالذنب وسيلة فعالة جدًّا لتأكيد الاتهام ضد الفاعل الأصلي ومن ثَمَّ إدانته، وذلك في حالة ارتكاب الجريمة بواسطة أكثر من شخص؛ حيث تلجأ سلطة الادعاء العام في حالة ما إذا رغبت في تقوية أدلة الاتهام ضد الفاعل الأصلي في الجريمة إلى إجراء مفاوضات مع أحد الشركاء لتخفيف لائحة الاتهام ضده أو إعطائه وعدًا بتطبيق عقوبة مخففة عليه في مقابل أن يكون شاهدًا ضد الفاعل الأصلي والكشف عن تفاصيل الجريمة وأدلتها.

٤- توفير الكثير من المال للولاية:

تخصص سلطات الولاية للمحاكم ميزانية سنوية ضخمة جدًّا لإجراء المحاكمات؛ حيث إن إقامة هيئة المحلفين (التي قد تتراوح بين ١٦ و٢٢ شخصًا) في فندق قريب من المحكمة وإطعامهم، وصرف رواتبهم في الجهات التي يعملون بها طوال فترة المحاكمة التي يمكن أن تصل إلى عدة أشهر؛ تؤدي إلى استهلاك الكثير من المال من ميزانية الولاية المخصصة للمحاكم. كما أن عملية الصرف لا تتوقف عند حد الاستعانة بهيئة المحلفين، وإنما يتم صرف مبالغ مالية للخبراء وأهل الاختصاص الذين تستعين بهم المحكمة.

هذا وقد قدرت آخر الإحصائيات أن تكلفة القضية الواحدة في ولاية متوسطة الغلاء في الولايات المتحدة يمكن أن تصل إلى ٧٠ ألف دولار أمريكي، في حين أن الاعتراف بالذنب سوف يؤدي إلى توفير الكثير من المال؛ حيث إن تكلفة القضية الواحدة في حالة الاعتراف بالذنب يمكن أن تصل إلى ألفين وأربعمائة دولار أمريكي مما سوف يوفر الكثير من المال الذي يمكن أن تستفيد منه الولاية في مشاريع تنموية تعود بالنفع على سكان الولاية.

٥- تقليل فترة انتظار المتهمين في سجون المقاطعات:

سجون المقاطعات هي مراكز احتجاز للمتهمين الذين يتم حبسهم على ذمة قضايا إلى حين إدانتهم من قِبل المحكمة، وذلك تمهيدًا لنقلهم إلى سجون الولاية أو السجون الفدرالية، وهذه السجون تُدار من قِبل شرطة المقاطعة؛ لذلك لا يوجد بها أي برامج لإعادة تأهيل المساجين؛ ومن ثَمَّ لا تساعد على عملية إصلاح المسجونين طوال فترة المحاكمة التي قد تستمر لأشهُر.

وعليه فإن اعتراف المتهم بالذنب سوف يساعد في عملية نقله إلى السجون الخاصة للولاية أو السجون الفدرالية، التي تحتوي على برامج تثقيفية وتعليمية وتدريبية؛ مما يساعد على إعادة تأهيل المسجونين وإصلاحهم بفضل هذه البرامج.

ثانياً - عيوب الاعتراف بالذنب:

على الرغم من الخصائص التي يمتاز بها نظام الاعتراف بالذنب، فإنه لا يخلو من العيوب؛ حيث يُعاب عليه ما يلي:

١- حرمان المتهم من حقوقه الدستورية:

ينص الدستور الأمريكي على العديد من الحقوق المهمة للمتهم خلال مرحلة المحاكمة، مثل حق المتهم في أن يُحاكَم من قِبل هيئة محلفين، وحقه في الاستعانة بمحام أثناء المحاكمة، وحقه في الطعن على الحكم بالاستئناف، وغيرها من الحقوق، إلا أنه يترتب على قبول المتهم لعرض سلطة الادعاء العام بالاعتراف بالذنب تنازله عن جميع الحقوق التي يُقررها له الدستور؛ ومن ثَمَّ لا يجوز له بعد عقد الاتفاق أن يطعن على الحكم بالعقوبة بسبب حرمانه من ممارسة هذه الحقوق(١٠).

(١٠) Brady v. United States, 397 U.S. 742 (1970), Parker v. North Carolina, 397 U.S. 790 (1970), McMann v. Richardson, 397 U.S. 759 (1970), Santobello v. New York, 404 U.S. 257 (1971), Weatherford v. Bursey, 429 U.S. 545 (1977), United States v. Stamey, 569 F.2d 805 (4th Cir. 1978)

وبسبب خطورة تنازل المتهم عن حقوقه الدستورية، فإنه يجب على القاضي الذي يشرف على الاتفاق أن ينبه المتهم إلى أنه سوف يفقد جميع حقوقه الدستورية بمجرد الاعتراف بالذنب، أي حتى وإن كان المتهم حسن النية ولا يعلم بأنه سوف يفقد حقوقه الدستورية، فبمجرد الاعتراف بالذنب لا يجوز له التمسك بهذه الحقوق بعد توقيع الاتفاق ما دام القاضي قد نبه المتهم أثناء جلسة الاعتراف بالذنب إلى أنه سوف يفقد حقوقه الدستورية(١١).

٢- حرص سلطة الادعاء العام على الحصول على الاعتراف بالذنب بأي طريقة على حساب تحقيق العدالة الجزائية:

تشير أغلب الإحصائيات في مجال الاعتراف بالذنب إلى أن أكثر من ٩٥٪ من المتهمين بارتكاب جرائم لا تتم محاكمتهم عن الجرائم التي ارتكبوها؛ حيث يتم إنهاء إجراءاتها بالاعتراف بالذنب بسبب توفيره للمال والجهد؛ وهذا الأمر جعل سلطات الاتهام في جميع الولايات تحرص على عقد اتفاق الاعتراف بالذنب مع المتهمين أكثر من حرصها على تحقيق العدالة الجزائية ومحاكمة المتهمين لتحقيق الردع العام؛ وبهذا أصبحت سلطات الاتهام بسبب وجود نظام الاعتراف بالذنب تنظر إلى الإجراءات الجزائية المرتبطة بالجريمة على أنها صفقة يحرصون على إتمامها على حساب تحقيق العدالة الجزائية.

٣- إمكانية إدانة أشخاص أبرياء:

تُعتبر إدانة أشخاص أبرياء ليس لهم أي علاقة بالجريمة من أكثر الأمور التي تُعاب على نظام الاعتراف بالذنب؛ حيث يؤدي تهديد سلطة الادعاء العام الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم بأنهم في حالة رفضهم لاتفاق الاعتراف بالذنب سوف تُطبَّق عليهم عقوبة مشددة، أو ترغيب المتهمين بأنهم في حالة الاعتراف بالذنب سوف يحصلون على حُكم مخفف ويتجنبون مخاطر المحاكمة وما يترتب عليها من إمكانية وجود هيئة محلفين عنصرية أو متحيزة ضدهم وتطبيق عقوبات قاسية عليهم – حسب إفادة الكثير من الإحصائيات – إلى وجود الكثير من المسجونين الذين قبلوا الاعتراف بالذنب على الرغم من براءتهم وعدم ارتكابهم للجريمة؛ وذلك للخوف من إمكانية الإدانة من

(١١) Saltzburg, S. A. (1977). Pleas of Guilty and the Loss of Constitutional Rights: The Current Price of Pleading Guilty. Mich. L. Rev., 76, 1265.

قِبل المحكمة والحصول على عقوبات قاسية خصوصًا في ظل وجود محامٍ منتدب من قِبل المحكمة لا يحرص كثيرًا على مسألة تحقيق العدالة الجزائية، وإنما هدفه هو إتمام الصفقة ليتخلص من القضية.

٤- حصول مرتكبي الجرائم على عقوبات لا تتناسب مع جسامة الجرائم المرتكبة:

تهدف مفاوضات الاعتراف بالذنب إلى الوصول إلى اتفاق بين المتهم وسلطة الادعاء العام يتم بموجبه قبول المتهم الاعتراف بارتكابه للجريمة لتخفيف العقوبات عنه في مقابل عدم محاكمته؛ مما سوف يوفر الكثير من المال للولاية والجهد للسلطة والقضاة؛ لذلك تحرص سلطة الادعاء العام على إنجاح هذه المفاوضات من خلال إعطاء تنازلات للمتهم؛ بحيث يتم إلغاء الكثير من التهم التي تحتويها لائحة الاتهام أو تخفيض درجة الجريمة؛ الأمر الذي سوف يؤدي إلى تطبيق عقوبة أخف بكثير من تلك التي يمكن أن تُطبَّق عليه في حالة محاكمته ولا تتناسب مع جسامة الجريمة المرتكبة، وهذا الأمر لا يحقق فكرة الردع الخاص.

ثالثاً – ضمانات مفاوضات اعتراف المتهم بالذنب:

تهدف مفاوضات الاعتراف بالذنب إلى اعتراف المتهم بارتكابه للجريمة، ومن ثَمَّ يتنازل عن حقة في المحاكمة في مقابل تخفيف العقوبة عليه. وحتى تكون هذه المفاوضات منتجة لآثارها يجب أن تتوافر فيها الضمانات التالية:

١- العلم والإرادة:

يترتب على اعتراف المتهم بالذنب تنازله عن العديد من الحقوق المهمة التي يُقرها الدستور الأمريكي؛ حيث ينص التعديل الخامس على عدم جواز أن يكون المتهم شاهدًا ضد نفسه، وعلى عدم جواز حرمان الشخص من حريته أو حياته، إلا بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في الدستور والقانون، كما ينص التعديل السادس على عدم جواز تطبيق عقوبة إلا بعد إجراء محاكمة علنية وسريعة بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة، وعلى حق المتهم في مواجهة الشهود الذين يشهدون ضده، وعلى حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ أثناء محاكمته.

لذلك يجب أن يعلم المتهم علمًا يقينيًّا من خلال محاميه بأنه لن يحصل على حقوقه الدستورية السابقة بمجرد موافقته على البدء في إجراء مفاوضات الاعتراف بالذنب(١٢)، كما أن القاضي يقع عليه التزام بأن يُنبه المتهم إلى هذا الأمر، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية بويكن ضد ألباما؛ حيث حكمت بأنه يترتب على عدم قيام القاضي بالتنبيه على المتهم بالآثار الناتجة عن اعترافه بالذنب وما ينتج عنها من حرمان من حقوقه الدستورية أثناء جلسة اعترافه بالذنب بطلان الاعتراف(١٣).

كما لا يكفي فقط أن يكون المتهم عالمًا بالآثار الناتجة عن اعترافه بالذنب وما يترتب عليها من حرمانه من حقوقه الدستورية، وإنما يلزم أيضًا أن تكون إرادة المتهم حرة في الموافقة على إبرام اتفاق الاعتراف بالذنب، ولم يُمارَس على المتهم أي إكراهٍ أو ترهيب أو حتى ترغيب، بحيث يكون الاعتراف ناتجًا عن إرادة حرة وواعية بالآثار الناتجة عن اعترافه بالذنب، وما يترتب عليها من حرمانه من حقوقه الدستورية(١٤).

٢- وجود محامٍ يمثل المتهم خلال مرحلة المفاوضات:

ينص التعديل السادس من القانون الأمريكي على حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ بمجرد إلقاء القبض عليه، وإذا كان المتهم معسرًا ولا يمتلك المال اللازم لتوفير محامٍ تلتزم الولاية بتوفير محامٍ يتولى مهمة الدفاع عنه، وحق المتهم في الاستعانة بمحامٍ يتم وفقًا للقانون الأمريكي خلال مرحلة التحقيق الابتدائية وخلال مرحلة المحاكمة(١٥).

ولكون مفاوضات الاعتراف بالذنب يمكن أن تبدأ بعد جلسة الاستماع وتوجيه الاتهام للمتهم من قِبل هيئة المحلفين الكبرى(١٦) وقبل البدء في إجراءات المحاكمة، وتتم

(١٢) Alschuler, A. W. (1975). The Supreme Court, the defense attorney, and the guilty plea. U. Colo. L. Rev., 47, 1. ; Becker Jr, L. E. (1987). Plea Bargaining and the Supreme Court. Loy. LAL Rev., 21, 757.

(١٣) Boykin v. Alabama, 395 U.S. 238, 242-43 (1969).

(١٤) Parke v. Raley, 506 U.S. 20, 28 (1992). North Carolina v. Alford, 400 U.S. 25, 38 (1970).

(١٥) Gideon v. Wainwright, 372 U.S. 335 (1963). Iowa v. Tovar, 541 U.S. 77 (2004).

(١٦) هيئة المحلفين الكبرى هي جهاز يتكون من مواطنين عاديين غير متخصصين، يؤدون اليمين القانونية ثم تُعرض عليهم مسألة مدى كفاية الأدلة. في الولايات المتحدة الأمريكية، توجد هيئة محلفين كبرى وصغرى. هيئة المحلفين الكبرى مهمتها الرئيسية تحديد إن كان هناك أدلة كافية لإحالة المتهم إلى المحاكمة أم لا، بينما هيئة المحلفين الصغرى مهمتها تبرز بعد إحالة المتهم إلى المحكمة، وهي تقرر مسألة إن كان المتهم ارتكب الواقعة في ضوء الأدلة المعروضة أمامها أم لا. هيئة المحلفين الكبرى الفدرالية تتكون مما لا يقل عن ستة عشر شخصًا ولا يزيد على اثنين وعشرين شخصًا. والجدير بالذكر هنا أن الإحالة بقرار من هيئة المحلفين يُعَد حقًّا دستوريًّا فدراليًّا ورد النص عليه بالتعديل الخامس من الدستور الفدرالي في جميع قضايا الجنايات.

هذه المفاوضات بين كلٍّ من المدعي العام من جهة والمتهم من جهةٍ أخرى، فإن المحاكم الأمريكية لم تكن تحرص على اشتراك محامي المتهم في هذه المفاوضات كما لم تكن تُنبه المتهم إلى هذا الحق والعواقب الضارة المترتبة على عدم استعانة المتهم بمحاميه أثناء مرحلة مفاوضات الاعتراف بالذنب.

وهذا ما دعا المحكمة الأمريكية العليا في العديد من المناسبات إلى إصدار أحكام لإلزام كلٍّ من المحكمة المختصة بنظر الدعوى وسلطة الادعاء العام بإشراك محامي المتهم في هذه المفاوضات، بالإضافة إلى التنبيه على المتهم بهذا الحق وبالآثار الإجرائية الناتجة عن تنازله عن هذا الحق خلال مرحلة المفاوضات بالاعتراف بالذنب؛ ومن ثَمَّ بطلان الاعتراف وكل ما يترتب عليه من إجراءات في حالة عدم القيام بهذا الالتزام(١٧).

٣- سلامة القوى العقلية للمتهم (الإدراك)

يترتب على قبول المتهم لعرض المدعي العام بالاعتراف بالذنب تنازله عن حقه في الحصول على محاكمة؛ لذلك يجب أن يتمتع المتهم بكامل قواه العقلية وأن يكون مدركًا وواعيًا للآثار القانونية التي يمكن أن تنتج بسبب قبوله لهذا الاعتراف، والمتمثلة في سقوط جميع الحقوق التي يُقررها الدستور الأمريكي في التعديل السادس والتعديل الخامس(١٨).

أما إذا لم يكن المتهم مدركًا للطبيعة القانونية الناتجة عن اعترافه والحقوق الدستورية التي سوف يتنازل عنها فإن اعترافه يكون باطلًا وغير منتج لآثاره، وهذا ما حكمت به المحكمة الأمريكية العليا في قضية جودينز ضد موران، التي تتلخص وقائعها في ارتكاب شخص يُدعى ريتشارد موران لجريمة قتل من الدرجة الأولى وجرائم أخرى مرتبطة بجريمة القتل، وقد تنازل المتهم عن حقه في الاستعانة بمحام خلال مرحلة مفاوضات الاعتراف بالذنب على أمل الحصول على حُكم مخفف لجريمةً القتل واستبعاد باقي التهم دون أن تُنبه محكمة الولاية إلى خطورة هذا التنازل والآثار

(١٧) Argersinger V. Hamlin 407 us. 25 (1972), Farctta V. California 422 us. 806 (1975), Maine V. Moulton 474 us. 159 (1985), Lowa V. Tovar 541 us. 77 (2004). Patterson V. Illinois 487 us. 285 (1988).

(١٨) Godinez v. Moran 509 U.S. 389 (1993). Slobogin, C., & Mashburn, A. (1999). The Criminal Defense Lawyer's Fiduciary Duty to Clients with Mental Disability. Fordham L. Rev., 68, 1581.

المترتبة عليه وقد أُدين موران وحُكم عليه بالإعدام، حيث لم تُخفِّف محكمة الولاية عقوبة جريمة القتل، وإنما استبعدت باقي التهم المرتبطة بجريمة القتل، وقد طعن موران على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا، وقد حكمت بأنه كان ينبغي على محكمة الولاية عقد جلسة لتقييم كفاءة وقدرة المتهم على التنازل عن محاميه أثناء مرحلة مفاوضات الاعتراف بالذنب، وكذلك في أُولى جلسات المحاكمة كان يجب أن يكون المتهم مدركًا وواعيًا للآثار القانونية المترتبة على تنازله عن المحامي الذي يمثله أمام المحكمة؛ حيث يكون المتهم مدركًا، إذا كان لديه فهم عقلاني وحقيقي لطبيعة الإجراءات القانونية، أنه يمكنه الاستغناء عن مساعدة المحامي أثناء إجراءات المحاكمة، وهذا الأمر يتم من خلال جلسة لتحديد كفاءة المتهم بعد توجيه الاتهام وقبل البدء في مفاوضات الاعتراف بالذنب أو إجراءات المحاكمة(١٩).

المطلب الثاني

شروط الاعتراف بالذنب

مفاوضات الاعتراف بالذنب هي عملية تفاوض بين المتهم وسلطة الادعاء العام يتم من خلالها موافقة المتهم على إقراره بارتكاب الجريمة المتهم بها في مقابل تنازل هذا الأخير عن حقه في المحكمة، بحيث يفقد فرصته في البراءة في مقابل تخفيف العقوبة عنه أو تغيير وصف الجريمة أو إسقاط بعض التُهم وفي بعض الحالات التوصية بمنح المتهم الاختبار القضائي عند تحديد العقوبة؛ لذلك يجب أن يتوافر في الاعتراف بالذنب الشروط التالية:

أولًا – قبول إجراء المفاوضات بشكل طوعي:

يشترط لصحة الاعتراف بالذنب أن يتمتع المتهم بإرادة حرة عند قبول البدء في إجراء المفاوضات بينه وبين سلطة الادعاء العام، بمعنى أن يقبل المتهم إجراء المفاوضات بشكل طوعي ودون تأثير من قِبل سلطة الادعاء العام ، سواء بالترغيب أو بالترهيب(٢٠).

(١٩) Godinez v. Moran, 509 U.S. 389 (1993).

(٢٠) Iaea v. Sunn, 800 F.2d 861 (9th Cir. 1986) ; United States v. Martinez-Molina, 64 F.3d 719 (1st Cir. 1995).)

إلا أن المحكمة الأمريكية العليا لم تُبيِّن بشكل دقيق كيفية قبول إجراء مفاوضات الاعتراف بالذنب بشكل طوعي، وقد حكمت بأن قبول إجراء مفاوضات الاعتراف بالذنب من قِبل المتهم يجب أن يتم دون إكراه مادي أو معنوي أو عن طريق التهديد بإلحاق أي أذى بالمتهم في حالة عدم قبوله بالدخول في المفاوضات مع سلطة الادعاء العام ، أو عن طريق غش أو أي تحايل من خلال إعطاء المتهم معلومات غير صحيحة للتأثير عليه لقبول الدخول في مفاوضات الاعتراف بالذنب، وهذا ما حكمت به المحكمة الأمريكية العليا عند نظرها قضية برادي ضد الولايات المتحدة(٢١)، التي تتلخص وقائعها في ارتكاب شخص يُدعى روبرت برادي في عام ١٩٥٩ جريمة خطف وجريمة قتل؛ حيث إن المخطوفة قُتلت خلال عملية تبادل إطلاق النار أثناء محاولة الشرطة إطلاق سراحها، وهذه الجريمة تصل عقوبتها إلى الإعدام وفقًا للقانون(٢٢)، وبعد سؤاله من قِبل القاضي بأنه يعي الآثار الناتجة عن الاعتراف بالذنب وأنه يفهم أنه يتخلى عن حقوقه الدستورية بمجرد اعترافه بالذنب، اعترف المتهم بكامل إرادته بالذنب على أمل عدم تطبيق عقوبة الإعدام عليه والحصول على حكم مخفف، وبالفعل حُكم على برادي بالحبس المشدد لمدة ٣٠ سنة، إلا أن برادي طعن في عام ١٩٦٧ على الحكم الصادر بإدانته أمام المحكمة الأمريكية العليا، وذلك بعد أن حكمت المحكمة في قضية أخرى بعدم دستورية النص القانوني الذي على إثره حُكم عليه، وقد أسس برادي طعنه على اعتبار أن قبوله بالاعتراف بالذنب كان ناتجًا عن خوفه من تطبيق عقوبة الإعدام التي نصت عليها المادة، والتي حكمت المحكمة بعدم دستوريتها، إلا أن المحكمة الأمريكية العليا لم تقبل طعنه لكون اعترافه لم يكن بالإكراه أو الخوف(٢٣).

هذا وقد أثارت مسألة قيام سلطة الادعاء العام بالضغط على المتهم من خلال إعداد لائحة اتهامات خطيرة يمكن أن تصل عقوباتها إلى المؤبد أو الإعدام، وذلك من أجل الضغط على المتهم لقبوله بالاعتراف بالذنب عن لائحة اتهام أقل خطورة، وهل يُعتبر هذا الإجراء مخالفًا للقواعد القانونية المُنظِّمة لمفاوضات الاعتراف بالذنب؟ أجابت المحكمة الأمريكية العليا عن هذا التساؤل في عام ١٩٧٨، وذلك عند نظرها لقضيةبوردنكريشير

(٢١) Brady v. United States, 397 U.S. 742 (1970).
(٢٢) 18 U.S. Code § 1028 (a). https://www.law.cornell.edu/uscode/text/18/1201
(٢٣) https://www.oyez.org/cases/1969/270

ضد هينس[٢٤]، التي اتُّهم فيها شخص يُدعى بولويس هيس بارتكابه جريمة تزوير، وهي جريمة يُعاقِب عليها قانون ولاية كنتاكي بالحبس مدةً تتراوح بين سنتين إلى ١٠ سنوات[٢٥]، وقد قدَّم المدعي العام عرضًا للمتهم يتضمن اعترافه بارتكاب جريمة التزوير وإمكانية حصوله على عقوبة بالحبس لمدة خمس سنوات، أما إذا رفض العرض فإنه سوف يطلب من هيئة المحلفين الكبرى تغيير لائحة الاتهام وإضافة سجل المتهم الجنائي الذي يحتوي على سابقتَين؛ الأمر الذي يمكن أن يجعل العقوبة عن جريمة التزوير تصل إلى المؤبد، وذلك بموجب قانون الولاية[٢٦]، إلا أن المتهم رفض عرض سلطة الادعاء العام بالاعتراف بالذنب؛ ومن ثَمَّ خضع للمحاكمة وتمت إدانته وحُكم عليه بالحبس المؤبد بعد أن نفَّذ المدعي العام وعده بإضافة السجل الجنائي للمتهم إلى لائحة الاتهام[٢٧].

وطعن المتهم على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على أساس أنه وقع تحت ابتزاز سلطة الادعاء العام وتهديدها له؛ الأمر الذي أثر على قراره بعدم قبول العرض بالاعتراف بالذنب، إلا أن المحكمة الأمريكية العليا حكمت بأن عرض سلطة الادعاء العام لم يكن فيه أي تهديد أو ابتزاز؛ حيث إن عملية التفاوض للتوصُّل إلى اتفاق بالاعتراف بالذنب التي تتم بين المتهم والمدعي العام هي عملية مقايضة قانونية، يتم من خلالها تخفيف العقوبة على المتهم في مقابل تنازله عن حقوقه الدستورية في الحصول على محاكمة والاعتراف بارتكابه للجريمة؛ لذلك يجب على سلطة الادعاء العام توضيح قائمة العقوبات التي يمكن أن تُطبَّق على المتهم في حالة رفضه الاعتراف بالذنب[٢٨].

(٢٤) Bordenkircher v. Hayes, 434 U.S. 357 (1978).

(٢٥) Ky. Rev. Stat. § 434.130 (1973). Crowe, R. J. (1979). Criminal Law: Weighing the Need for Procedural Safeguards in Plea Bargaining: Bordenkircher v. Hayes. Nova LJ, 3, 285.

(٢٦) Ky. Rev. Stat. § 431.190 (1973).

(٢٧) Smaltz, D. C. (1979). Due Process Limitations on Prosecutorial Discretion in Re-Charging Defendants: Pearce to Blackledge to Bordenkircher. Wash. & Lee L. Rev., 36, 347.

(٢٨) Scott, R. E., & Stuntz, W. J. (1992). Plea bargaining as contract. Yale Law Journal, 1909-1968, Schulhofer, S. J. (1988). Criminal justice discretion as a regulatory system. The Journal of Legal Studies, 17(1), 43-82.

ثانيًا – العلم:

يقوم الاعتراف بالذنب على فكرة قبول المتهم العرض المُقدَّم من قِبل سلطة الادعاء العام ، والذي يحتوي على لائحة اتهام أقل شدة من تلك التي كان من المفترض أن يُحاكَم بموجبها المتهم، في مقابل أن يتنازل عن حقه الدستوري في الحصول على محاكمة، أملًا في أن تُطبَّق عليه عقوبة أخف من تلك التي كان من المفترض أن تُطبَّق عليه وفقًا للقانون.

لذلك يجب أن يعلم المتهم علمًا مؤكدًا نافيًا للجهالة لائحة الاتهام التي سوف تُوجَّه إليه في حالة قبوله لعرض سلطة الادعاء العام بالاعتراف بالذنب، وكذلك لطبيعة وتفاصيل الاتفاق الذي سوف يتم عقده مع سلطة الادعاء العام ، والآثار الناجمة عن الاتفاق[٢٩]، وذلك على النحو التالي:

١- العلم بلائحة الاتهام:

حتى يكون الاتفاق بالإقرار بالذنب قانونيًّا ومنتجًا لآثاره الإجرائية يجب أن يعلم المتهم علمًا يقينيًّا بلائحة الاتهام التي سوف تُوجَّه إليه، والظروف القانونية المرتبطة بها، أما إذا لم تُبلغ سلطة الادعاء العام أو القاضي المتهم بلائحة الاتهام الخاصة به في حالة اعترافه بالذنب، والتي تحتوي على عدد الجرائم وأنواعها ودرجة كلٍّ منها، بالإضافة إلى الظروف المشددة والمخففة لهذه الجرائم، والتي من الممكن أن تتوافر فيه وتؤثر على العقوبة التي يمكن أن تُفرض عليه، والحد الأعلى والحد الأدنى للعقوبة التي يمكن أن تُطبَّق عليه، وذلك في حالة قبوله لعرض سلطة الادعاء العام بالاعتراف بالذنب، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في عام ١٩٧٦ عند نظرها لقضية مورجن ضد هيندرسون[٣٠]؛ حيث اتُّهم شخص يُدعى مورجن، يبلغ من العمر ١٩ عامًا ولديه نسبة ذكاء أقل من المتوسط، بارتكابه جريمة القتل العمد من الدرجة الأولى، إلا أن المتهم تمسك بأن قتله للمجني عليه كان عن طريق الخطأ ولم يكن عن طريق العمد، وقد قبل المتهم عرض سلطة الادعاء العام بأن يعترف بالذنب في مقابل أن يتم تخفيف الاتهام المُوجَّه إليه إلى القتل العمد من الدرجة الثانية، ولكن سلطة الادعاء العام لم تُبلِغ مورجن بأن نية القتل العمد تُعتبر عنصرًا أساسيًّا من عناصر جريمة القتل العمد من الدرجة

(٢٩) https://www.oyez.org/cases/1975/74-1529

(٣٠) Henderson v. Morgan, 426 U.S. 637 (1976).

الثانية، وكذلك القاضي لم يُخبره بهذا الأمر، وحكمت محكمة الولاية على مورجن بالحبس من ٢٥ سنة إلى المؤبد، وطعن المتهم على الحكم على أساس أن اعترافه بالذنب لم يكن قانونيًّا لأن سلطة الادعاء العام لم تُبلغه بأن نية القتل العمد تُعتبر عنصرًا من عناصر جريمة القتل من الدرجة الثانية عند إقراره بالذنب لهذه الجريمة، وكذلك الأمر مع القاضي، وقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن عدم إبلاغ سلطة الادعاء العام أو قاضي الولاية للمتهم بعناصر لائحة الاتهام التي سوف يقر المتهم بالذنب بشأنها تجعل الاعتراف بالذنب غير قانوني، ومن ثَمَّ غير منتج لآثاره القانونية، وهذا ما أظهرته سجلات القضية؛ حيث أظهرت عدم قيام كلٍّ من سلطة الادعاء العام والقاضي بإبلاغ المتهم بتفاصيل وعناصر الاتهام عن الجريمة التي سوف يعترف بارتكابها[٣١].

٢- طبيعة الحقوق الدستورية المتنازل عنها:

وفي المقابل يجب على قاضي جلسة الاستماع أن يوضح للمتهم بشكلٍ واضحٍ العواقب الإجرائية للاعتراف بالذنب، وأن المتهم على وشك التنازل عن الحقوق الدستورية التي أقرها الدستور من خلال التعديلين الخامس والسادس، بالإضافة إلى بيان الحد الأدنى والحد الأقصى للعقوبة التي يمكن أن تُطبَّق على المتهم عند توقيعه على الاعتراف بالذنب[٣٢].

ولا يكفي فقط أن يوضح القاضي للمتهم بشكلٍ واضحٍ العواقب الإجرائية للاعتراف بالذنب، وأن المتهم على وشك التنازل عن الحقوق الدستورية التي أقرها الدستور من خلال التعديلين الخامس والسادس، وإنما يلزم أن يُثبت قاضي جلسة

(٣١) هذا وقد سُمي حكم المحكمة في قضية مورجن بمعيار مورجن؛ حيث استخدمت المحكمة الأمريكية العليا هذا المعيار في عام ١٩٨٣، وذلك عند نظرها لقضية مارشال ضد لانيوجر؛ حيث اتُّهم شخص يُدعى روبرت لانيوجر بجريمة قتل وسطو مسلح والشروع في القتل، ولتفادي عقوبة الإعدام قَبِل لانيوجر عرض النائب العام بالاعتراف بالذنب على أمل تخفيف العقوبة، وقد أظهرت سجلات المحكمة أن كلاً من المدعي العام وقاضي جلسة الاستماع قد أوضحا لمحامي المتهم جميع التهم التي احتوت عليها لائحة الاتهام والعناصر المرتبطة بها، حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا في هذه القضية بأن الالتزام بشرح وتوضيح لائحة الاتهام وعناصر التخفيف والتشديد المرتبطة بها يقع على عاتق المدعي العام وقاضي جلسة الاستماع أو أحدهما، وهذا الالتزام يكون بإبلاغ المتهم أو محاميه الذي يمثله أو أحدهما، وأن يثبت ذلك في سجلات المحكمة.
Marshall v. Lonberger 459 U.S. 422 (1983).

(٣٢) United States v. Russell, 686 F.2d 35, 38 (D.C. Cir. 1982), Chin, G. J., & Holmes Jr, R. W. (2001). Effective assistance of counsel and the consequences of guilty pleas. Cornell l. rev., 87, 697

الاستماع في محضر الجلسة أنه أبلغ المتهم بالحقوق الدستورية التي لن يحصل عليها بمجرد اعترافه بالذنب، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية بويكن ضد الأباما[٣٣]، حيث جادل المتهم بأن المحكمة لم توضح له الحقوق الدستورية التي لن يحصل عليها في حالة اعترافه بالذنب؛ لذلك طعن بأن اعترافه باطل، وبعد فحص محاضر جلسات الاستماع وجدت المحكمة أن قاضي الاستماع لم يُبين للمتهم أنه لن يحصل على حق المحاكمة أمام هيئة محلفين والحصانة ضد تجريم الذات وحقه في مواجهة الشهود؛ لذلك فقد خالف قاضي جلسة الاستماع الإجراءات القانونية الواجبة التطبيق في الاعتراف بالذنب[٣٤].

ثالثًا – استعانة المتهم بمحامٍ أثناء المفاوضات:

تُعتبر المفاوضات المؤدية إلى اعتراف المتهم بالذنب في مقابل تخفيف العقوبة عليه، أو إلغاء بعض التهم، من إجراءات المحاكمة؛ حيث إن هذه المفاوضات إما أن تنجح وتؤدي إلى إقرار المتهم بارتكابه للجريمة، ومن ثَمَّ حرمانه من حقوقه الدستورية التي ضمنها الدستور من خلال التعديلين الخامس والسادس، وإما أن تفشل ومن ثَمَّ يستعيد المتهم هذه الحقوق ويُحاكَم عن الجريمة.

ولكون هذه المفاوضات من الإجراءات الجزائية فإنها تخضع للضمانات التي ينص عليها الدستور في التعديل السادس من الدستور الأمريكي الذي ينص على «في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يُحاكَم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية أو المقاطعة التي ارتُكبت فيها الجريمة، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها. وله الحق في أن يُبلَّغ بسبب الاتهام وطبيعته، وفي أن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوافر له التسهيلات القانونية الإرغامية لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحامٍ للدفاع عنه».

وعليه يُشترط أن يتم تمثيل المتهم من قِبل محامٍ أثناء إجراءات المفاوضات المؤدية إلى الإقرار بالذنب، وإذا لم يكن لدى المتهم القدرة الماليَّة للاستعانة بمحامٍ، فعلى المحكمة أن تنتدب له محاميًا ليقوم بهذه المهمة، كما يلزم أن يستمر تمثيل المحامي للمتهم في

(٣٣) Boykin v. Alabama, 395 U.S. 238 (1969).

(٣٤) Wilkins v. Erickson, 505 F.2d 761 (9th Cir. 1974), Wayne R. LaFave, et al., Criminal Procedure 1013 (4th ed. 2004).

جميع مراحل مفاوضات الاعتراف بالذنب حتى الوصول إلى الاتفاق بين المتهم وسلطة الادعاء العام ومصادقة القاضي على الاتفاق والنطق بالعقوبة.

أما إذا تنازل المتهم عن هذا الحق وفضَّل أن يقوم هو بتمثيل نفسه، فإنه يجب على قاضي جلسة الاستماع في هذه الحالة أن يُنبه المتهم إلى خطورة هذا التنازل وعواقبه القانونية التي يمكن أن تُلحِق الضرر به(٣٥).

ومن ناحيةٍ أخرى يجب أن يقوم المحامي بتمثيل المتهم بالشكل السليم وفقًا لضوابط ومقتضيات مهنة المحاماة؛ بحيث يلتزم بإعطاء المتهم المشورة القانونية السليمة لكل إجراء من إجراءات مفاوضات الاعتراف بالذنب، ونصيحة المتهم بقبول الاعتراف بالذنب إذا كان في مصلحته ورفض الاعتراف بالذنب إذا لم يكن في مصلحته؛ حيث يترتب على عدم تمثيل المحامي للمتهم بالشكل الصحيح بطلان الاعتراف، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية برادي ضد الولايات المتحدة(٣٦).

المطلب الثالث

تطور موقف قضاء المحكمة الأمريكية العليا بشأن مفاوضات الاعتراف بالذنب

الأصل في النظام القانوني الأمريكي حصول المتهم على محاكمة عادلة تتوافر فيها الضمانات الضرورية لممارسة حقه بالدفاع عن نفسه من خلال محامٍ يُعينه المتهم إذا كان قادرًا ماديًّا، أو من خلال قيام المحكمة بتعيين محامٍ له إذا لم تكن لديه القدرة المالية لتوفير محامٍ؛ حيث ينص التعديل السادس من الدستور الأمريكي على هذه الحقوق التي لا يمكنُ لسطلة الاتهام أو السلطة القضائية حرمانه منها.

ولكون هذه الحقوق مُشرعة لمصلحة المتهم، يجوز للمتهم أن يتنازل عنها، كما يمكنه أن يدخل في تسوية مع سلطة الادعاء العام للتخلي عن هذه الحقوق في مقابل الحصول على تخفيف للعقوبة أو إنقاص لائحة الاتهام؛ وهو ما يُعرف بمفاوضات الاعتراف بالذنب.

(٣٥) Indiana v. Edwards, U.S. Sup. Ct. 2008), 18 U.S.C.A. § (4241), https://www.nolo.com/legal-encyclopedia/right-represent-yourself-criminal-case.html

(٣٦) Brady v. United States, 397 U.S. 742 (1970).

وعلى الرغم من أهمية الاعتراف بالذنب في النظام الأمريكي في الوقت الحالي، فإن المحكمة الأمريكية العليا لم تعترف بشكلٍ صريح بهذا النظام؛ حيث كانت المحكمة الأمريكية العليا عند بداية إنشائها ترفض مفاوضات الاعتراف بالذنب وما ينتج عنها من أحكام؛ ومن ثَمَّ تحولت إلى الاعتراف بمفاوضات الاعتراف بالذنب بشكل ضمني، ومع بداية القرن العشرين اقتنعت المحكمة الأمريكية العليا بالاعتراف بالذنب بشكل صريح. وفي هذا المطلب من البحث سوف نوضح موقف المحكمة الأمريكية العليا المتغير من نظام الاعتراف بالذنب، وذلك على النحو التالي:

أولًا – مرحلة الإنكار الصريح لمفاوضات الاعتراف بالذنب:

بحثت المحكمة الأمريكية مسألة اعتراف المتهم بارتكابه للجريمة أول مرة في عام ١٨٠٤، وذلك للتأكد من سلامة الاعتراف الصادر من المتهم والحرص على عدم وجود أي تأثير لدفع المتهم إلى اعترافه بالذنب، وذلك من خلال مراجعتها لقضية الكومنويلث الكومنولت ضد باتيس، التي اتُّهم فيها شخص يُدعى جون باتيس بارتكاب جريمتَي اغتصاب وقتل عمد لفتاة يبلغ عمرها ١٣ سنة، وقد اعترف باتيس بارتكابه الجريمتين أمام قاضي جلسة الاستماع للائحة الاتهام، ولكون مسألة الاعتراف أثناء المحاكمة لم تكن مألوفة في ذلك الوقت أمر القاضي بتجاهل الاعتراف وإعادة المتهم إلى السجن ليُعرض على المحكمة في وقت لاحق، وذلك للتأكد من عدم وجود أي ترهيب أو ترغيب عليه دفعه إلى الاعتراف بارتكابه الجريمة. وبالفعل بعد تأكد المحكمة من طواعية الاعتراف وذلك لشعور باتيس بالذنب، بالإضافة إلى عدم تأثير أيٍّ من رجال الشرطة أو المدعي العام عليه، حكمت المحكمة على المتهم بالإعدام، وعلى الرغم من عدم نص المحكمة على قبول مسألة مفاوضات الإقرار بالذنب بشكل صريح، فإنه يُفهم من خلال حرص المحكمة على عدم وجود أي ترهيب أو ترغيب فوري على المتهم لكي يعترف بالجريمة أن المحكمة ترفض مبدأ الاعتراف بالذنب في مقابل أي وعد؛ حيث بدا هذا الأمر واضحًا من خلال أسئلة القاضي لباتيس للتأكد من عدم وجود أي وعود أو تنازلات من قِبل المدعي العام له في مقابل اعترافه بالجريمة؛ وذلك للتأكد من صحة اعترافه.

وفي عام ١٨٧٨ دفع حكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية إدواردز ضد الولاية[٣٧] السلطة التشريعية في ولاية ميشيجان إلى إصدار تشريع يمنع السلطات في الولاية من ترغيب المتهم أو ترهيبه في مقابل اعترافه بالذنب؛ حيث حكمت المحكمة بأنه متى ما اعترف المتهم بارتكابه للجريمة وأقر بصحة لائحة الاتهام المُعدة له فإنه يجب على القاضي الذي ينظر القضية عدم الاكتفاء بهذا الاعتراف وأن يتحقق بنفسه من أن هذا الاعتراف صادر عن إرادة حرة وليس ناتجًا عن عملية ترغيب أو ترهيب من قِبل السلطات. وفي سبيل الوصول إلى هذه النتيجة فإن القاضي يستطيع الاستعانة بجميع الإجراءات الضرورية، فإذا اكتشف أن الاعتراف كان نتيجة ترغيب أو ترهيب من السلطات، فإن عليه أن يُخلي سبيل المتهم إذا كان الاعتراف هو الدليل الوحيد على الإدانة.

وفي العام نفسه توصلت المحكمة الأمريكية العليا في قضية الولاية ضد وولتر ليبير[٣٨] إلى النتيجة نفسها التي توصلت إليها في قضية إدواردز، وكذلك الأمر في عام ١٨٨١ في قضية سوندرز ضد الولاية[٣٩].

وعلى الرغم من رفض المحكمة الأمريكية العليا لأي شكل من أشكال مفاوضات الاعتراف بالذنب، فإن سلطات الاتهام في الولايات كانت تحصل على اعتراف المتهم مقابل وعود بتخفيف العقوبة بطريقةٍ أو بأخرى من خلال الالتفاف على قرارات المحكمة الأمريكية بشأن الاعتراف بالذنب حتى عام ١٨٨٩، وذلك عندما حكمت المحكمة الأمريكية العليا بشكل صريح بعدم جواز إعطاء وعود للمتهم في مقابل الاعتراف بارتكابه للجريمة. وفي فضية ماونتس ضد الكومنويلث[٤٠] التي تتلخص وقائعها في اتهام شخص يُدعى أديسون ماونتس بارتكابه جريمة قتل من الدرجة الأولى، وأثناء جلسة الاستماع اعترف ماونتس بارتكابه جريمة القتل الواردة في لائحة

(٣٧) في هذه القضية اتُّهم شخص يُدعى جورج إدواردز بسرقة ساعة من محل مجوهرات، وأثناء المحاكمة أقر بأنه مذنب وحُكم عليه بالحبس لمدة ثلاث سنوات، وطعن المتهم على اعتبار أن اعترافه كان نتيجة قول المدعي العام بأنه إذا اعترف فإنه سوف يتم حبسه في سجن المقاطعة وليس سجن الولاية، وبالفعل أثبت سجل المحاكمة عدم تأكد القاضي من طبيعة الاعتراف وأسبابه.

Edwards v. People, 39 Mich. 760 (1878).

(٣٨) The People v. Walter Lepper 51 Mich. 196 (1883).

(٣٩) Saunders v. states 84 n.c. 728 (1881).

(٤٠) Mounts v. Commonwealth 89 Ky.274,12 S.W. 311 (1889).

الاتهام بِناءً على اتفاق غير رسمي بينه وبين سلطة الادعاء العام ، وخلال جلسة الحكم قدم الادعاء العام أُم المجني عليه كشاهدة، وقد كان لكلامها تأثير على هيئة المحلفين؛ حيث حكمت بتطبيق عقوبة الإعدام على ماونتس، وعلى الفور اعترض محامي المتهم على هذا الإجراء على اعتبار أن المتهم قد اتفق مع المدعي العام على أن يقوم بالاعتراف في مقابل إمكانية تبديل عقوبة الإعدام إلى المؤبد، ولكن المدعي العام خالف الاتفاق عند تقديمه لأُم المجني عليه كشاهدة أثناء جلسة النطق بالحكم، والتي كان لها أثر في تغيير مشاعر هيئة المحلفين؛ مما أدى إلى تطبيق عقوبة الإعدام على موكله، وقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأنه قد ثبت للمحكمة أن سلطة الادعاء العام في الولاية قد أعطت المتهم وعدًا لا يمكنها ضمان تحقيقه؛ حيث إن مسألة تخفيف العقوبة من الإعدام إلى الحبس المؤبد هي مسألة تخضع للسلطة التقديرية المطلقة لهيئة المحلفين؛ ومن ثَمَّ فإن هذه الوعود لا يمكن أن تكون قانونية ومسموحًا بها من قِبل النظام الإجرائي الأمريكي؛ لأنها لا تدخل في صلاحية سلطات الاتهام(٤١)، كما أنها تؤدي إلى حرمان المتهم من حقه الدستوري في الدفاع عن نفسه من خلال الحصول على محاكمة عادلة وخالية من أي تأثير في مسألة العقوبة(٤٢).

واستمرت المحكمة الأمريكية العليا بأحكامها الصريحة بعدم دستورية إعطاء سلطات الاتهام أي وعود بتخفيف العقوبة عن المتهم في مقابل الحصول على اعترافه بالذنب لعدة عقود حتى عام ١٩٢٣، وذلك عند نظرها لقضية الولاية ضد بونهيم(٤٣)؛ حيث اتُّهم شخص يُدعى فرانك بونهيم بارتكابه جريمة سرقة، ولكون عمره وقت ارتكاب الجريمة كان ١٩ سنة، فقد وعده المدعي العام بأنه سوف يحصل على حكم مخفف إذا اعترف بالذنب بسبب صغر سنه، وبالفعل اعترف المتهم بارتكابه الجريمة، وقد نبَّهه القاضي إلى خطورة الاعتراف وما يترتب عليه من حرمانه لحقه في الدفاع عن نفسه وأن المدعي العام لا يملك سلطة تقدير العقوبة وتخفيفها، إلا أن المتهم استمر باعترافه، وحكمت عليه المحكمة بالحبس، إلا أن المتهم طعن على الحكم على أساس أنه قبل الاعتراف بالذنب لأن المحامي الذي عيَّنته الولاية للدفاع عنه نصحه

(٤١) Id, 89 Ky.274,12 S.W. 311, at 236, 592.

(٤٢) Alschuler, A. W. (1979). Plea Bargaining and Its History, Law & Society Review Vol. 13, No. 2, Special Issue on Plea Bargaining, pp. 211-245.

(٤٣) People v. Bonheim, 307 Ill. 316, 138 N.E. 627 (1923).

بالاعتراف بالذنب حتى يحصل على الاختبار القضائي بدلًا من عقوبة الحبس لكون عمره ١٩ سنة، إلى جانب أنه فقير والابن الوحيد لأبويه، كما أنه لا يزال في المرحلة الأخيرة من الدراسة، وقد أيدت المحكمة الأمريكية العليا حكم الولاية لأن المتهم حصل على الاستشارة المطلوبة ولم يُثبت للمحكمة أنه تلقى أي وعد من سلطة الادعاء العام للحصول على اعتراف في مقابل تخفيف العقوبة؛ حيث إن اعتراف المتهم كان بتوجيه من محاميه وطمعًا في الحصول على حكم بالإفراج تحت الاختبار القضائي(٤٤).

ثانيًا – مرحلة القبول الضمني لمفاوضات الاعتراف بالذنب:

على الرغم من رفض المحكمة الأمريكية العليا لمبدأ المفاوضات التي تتم بين سلطة الادعاء العام والمتهم للحصول على اعتراف في مقابل إمكانية إنقاص لائحة الاتهام أو تخفيف العقوبة، فإن سلطات الاتهام في جميع الولايات الأمريكية تقريبًا لم تتوقف عن إجراء هذه المفاوضات مع المتهم بطريقةٍ أو بأخرى إلى الحد الذي أصبحت معه هذه المفاوضات مسألة مألوفة في النظام القانوني الأمريكي، وتلجأ إليها سلطات الاتهام دون علم أو موافقة المحكمة، خصوصًا مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، وهذا الأمر دفع المحكمة الأمريكية العليا إلى تغيير مبدئها القاضي بعدم قبول هذه المفاوضات من حيث المبدأ إلى التأكد والتثبت من عدم وجود إكراه مُورِس على المتهم أو استغلال موقفه الضعيف في القضية للحصول على اعتراف منه؛ الأمر الذي فسره البعض بأنه تحوُّل في موقف المحكمة إلى قبول مفاوضات الاعتراف بالذنب بشكل ضمني من خلال التأكد من صحة إجراءات الاعتراف الصادر عن المتهم؛ حيث أصبحت المحكمة الأمريكية العليا أكثر مرونةً عند مراجعتها لقضية بايليس ضد الولاية(٤٥)؛ إذ تخلت المحكمة عن المعايير التي تبنَّتها سابقًا في قضية سوندرز (Saunders) وقضية

(٤٤) Wishingrad, J. (1973). The plea bargain in historical perspective. Buff. L. Rev., 23, 499.

(٤٥) في هذه القضية اتُّهم شخص يُدعى بابلس بارتكابه جريمة زنا (Com. Law. § 7693)، وقد اعترف المتهم بالجريمة أثناء جلسة الاستماع في حضور محاميه وسلطة الاتهام وأمام القاضي، وحَكم عليه القاضي بالعقوبة المقررة في القانون، إلا أن المتهم طعن على الحكم لعدة أسباب، من ضمنها أن قاضي جلسة الاستماع لم يفحص وقائع الاعتراف بعد صدوره وقبل جلسة الحكم، وهذا الأمر يخالف حكم المحكمة في قضية سوندرز وقضية إدواردز، بالإضافة إلى مخالفة القانون (Act 99 of the Sess.Law of 1875)، وقد حكمت بعدم قبول طعنه على اعتبار أن الاعتراف صدر في جلسة علنية وأمام القاضي؛ لذلك لم يكن هناك داعٍ من فحصه، كما أن وجود سلطة الاتهام في الجلسة لم يكن فيه أي إكراه أو تهديد على المتهم.
Bayliss v. people 46 Mich. 221, 9 N.W. 257 (1881).

إدواردز (Edwards)؛ فلم تعد المحكمة تفحص تفاصيل الاعتراف وظروفه بشكل دقيق كما في السابق؛ مما يؤكد قبول المحكمة الأمريكية العليا ضمنيًّا لمبدأ المفاوضات التي تؤدي إلى اعتراف المتهم.

وقد بدا هذا الأمر أكثر وضوحًا في قضية الولاية ضد براون(٤٦)؛ حيث حكمت المحكمة بأن الاعتراف الذي يبرر تخفيف العقوبة على المتهم يجب أن يكون نابعًا عن إرادة حرة ولا يسبقه أي ترغيب أو ترهيب من قِبل سلطات الاتهام، وهذا الأمر لم يتحقق في قضية براون؛ حيث ثبت للمحكمة من خلال سجلات القضية عدم وجود أي إكراه مُورِس على المتهم؛ حيث اعترفت المحكمة ولأول مرة في تاريخها بإمكانية تخفيف العقوبة في مقابل اعتراف المتهم بالجريمة وإن لم تُشِر المحكمة صراحةً إلى حدوث مفاوضات مع المتهم للحصول على الاعتراف.

ثالثًا – مرحلة القبول الصريح لمفاوضات الاعتراف الذنب:

مهدت كثرة لجوء سلطات التحقيق في الولايات الأمريكية الأمر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى تَقبُّل المحكمة الأمريكية العليا لمبدأ مفاوضات الاعتراف بالذنب التي تحدث بين سلطات التحقيق والمتهم، والتي يتنازل بموجبها الأخير عن حقه في المحاكمة مقابل إنقاص لائحة الاتهام؛ مما يؤدي إلى تخفيف العقوبة عليه؛ حيث تحول موقف المحكمة الأمريكية العليا من الرفض التام لفكرة مفاوضات الاعتراف بالذنب إلى الموافقة الضمنية على هذه المفاوضات مع نهاية القرن التاسع عشر؛ إذ لم تَعُد المحكمة الأمريكية العليا تحرص على فحص جميع تفاصيل ووقائع اعتراف المتهم للتأكد من عدم وجود أي نوع من المفاوضات بينه وبين سلطات التحقيق، وإنما أصبحت المحكمة مع بداية القرن العشرين تكتفي بالتأكد من عدم وجود أي نوع

(٤٦) تتلخص القضية في اتهام شخص يُدعى جون براون بارتكابه جريمة شهادة الزور والحنث في اليمين في عام ١٨٨٣، وقبض عليه بِناءً على أمر قاضي المقاطعة، وقد دخل المتهم في اتفاق مع سلطة الاتهام بأنه إذا اعترف بارتكابه الجريمة فإنها سوف تستخدم نفوذها عند القاضي لكي يحصل على حكم مخفف أو وقف تنفيذ العقوبة، إلا أن القاضي حكم عليه بالحبس مدة سنة وستة أشهر، وقد طعن المتهم على الحكم على أساس أن سلطة الاتهام قد مارست عليه الإكراه بأنها سوف تقوم بزيادة لائحة الاتهام في حالة عدم اعترافه بالذنب، وأنه إذا اعترف فإنه سوف يحصل على حكم مخفف أو وقف تنفيذ العقوبة من خلال استخدام نفوذها مع القاضي.
People v. Brown 54 Mich. 15, 19 N.W. 571 (1884)

من الإكراه يمكن أن يكون أدى إلى اعتراف المتهم؛ مما يؤكد موافقة المحكمة الأمريكية العليا على فكرة مفاوضات الاعتراف بالذنب(٤٧).

ومع بداية القرن العشرين تزايدت حالات مفاوضات الاعتراف بالذنب بشكل ملحوظ إلى الحد الذي أصبحت معه الخيار الأول لسلطات الاتهام؛ حيث بدأ وكلاء النائب العام في الولايات المختلفة في مساومة المتهم للحصول على اعتراف صريح في مقابل إنقاص لائحة الاتهام أو تقليل درجة الجريمة(٤٨).

هذا وقد أدت ثلاثة عوامل رئيسية إلى الزيادة الملحوظة في حالات مفاوضات الاعتراف بالذنب؛ العامل الأول: وجود فراغ تشريعي وقضائي يُنظم هذه المسألة المهمة في النظام القضائي الإجرائي الأمريكي، والعامل الثاني: الصلاحية الكبيرة التي تمتلكها سلطات الاتهام في إنقاص لائحة الاتهام أو تقليل درجة الجريمة، والعامل الثالث: توفير الوقت والمال الذي ينتج عند نجاح هذه المفاوضات؛ حيث لا تتم محاكمة المتهم، وإنما يُكتفى بتقرير العقوبة عليه؛ مما يوفر الكثير من المال والوقت للنظام القضائي الأمريكي.

ومع تزايد حالات مفاوضات الاعتراف بالذنب تزايدت المطالبات من مُختلِف شرائح المجتمع بضرورة تَدخُّل المُشرع أو القضاء لتقنين هذه المفاوضات التي أصبحت أمرًا أساسيًّا في النظام القضائي الإجرائي الأمريكي، وبالفعل نجحت هذه المطالبات في عام ١٩٧٠ عند مراجعة المحكمة الأمريكية العليا لقضية برادي ضد الولايات المتحدة(٤٩)، والتي تتلخص وقائعها في ارتكاب شخص يُدعى روبرت برادي في عام ١٩٥٩ جريمة خطف(٥٠) بالاشتراك مع شخص آخر، وأثناء إطلاق صراح المخطوفة أُصيبت بأذًى بليغ؛ وهو ما يجعل عقوبة جريمة الخطف في هذه الحالة الإعدام إذا قررت هيئة المحلفين العقوبة، وفي بداية المحاكمة أصر على أنه غير مذنب، إلا أنه غيَّر رأيه وأقر باعترافه

(٤٧) Fuller, H. N., Dobie, A. M., Ribble, F. D. G., & Moley, R. (1931). Criminal Justice in Virginia (No. 10). Century Company for the Institute for research in the social sciences, University of Virginia.

(٤٧) Alschuler, A. W. (1979). Plea bargaining and its history. Columbia Law Review, 79(1), 1-43. Georgia Dep›t of Public Welfare, Crime and the Georgia Courts, 16 J. AM. INST. CRIM. L. & CRIMINOLOGY 169, 190 (1924).

(٤٩) Brady v. United States, 397 U.S. 742 (1970).

(٥٠) 18 U.S.C. § 1201(a).

بالذنب بعد أن علم بأن شريكه في الجريمة اعترف للسلطات وقبل أن يكون شاهدًا ضده في مقابل تخفيف العقوبة؛ ومن ثَمَّ حُكم عليه بالحبس لمدة خمسين سنة، خُفضت بعد ذلك بسبب وجود ظروف مخففة للعقوبة إلى ٣٠ سنة. وفي عام ١٩٦٨ طعن برادي على الحكم بعد أن حكمت المحكمة الأمريكية العليا في قضية أخرى، هي قضية الولايات المتحدة ضد جاكسون(٥١)، بأن عقوبة الإعدام التي يفرضها القانون الفدرالي(٥٢) غير دستورية؛ لأن القانون يعطي هيئة المحلفين الحق في تطبيق عقوبة الإعدام دون أي سلطة تقديرية للقاضي، في حين أن هيئة المحلفين توصي بالعقوبة وفقًا للدستور الأمريكي ولا تقدر العقوبة(٥٣)، وأسس برادي طعنًا على أن اعترافه بالذنب قد تم بعد أن خدعته سلطات الاتهام في الولاية ؛ حيث أقنعته بأنه إذا أراد أن يتجنب عقوبة الإعدام التي نص عليها القانون الفدرالي، فإنه يجب أن يتجنب المثول أمام هيئة المحلفين وأن يعترف بالذنب، وهو ما تم بالفعل، وحيث إن القانون الفدرالي الذي اعترف بالذنب بسببه أصبح غير دستوري، فإنه يطعن على حكم الإدانة الصادر ضده، إلا أن المحكمة لم توافق على طعنه بعد أن تأكدت من أن اعتراف برادي لم يكن ناتجًا عن إكراه أو خداع، وإنما كان بعد أن علم بأن شريكه في الجريمة سوف يكون شاهدًا عليه؛ حيث كان هذا الأمر واضحًا من سجلات القضية، وأن المفاوضات التي تمت بين برادي والسلطات كان موضوعها بيان خطورة موقف المتهم في محاكمة من قِبل هيئة محلفين في ظل شهادة شريكه في الجريمة عليه، وهذا التفاوض أدى إلى اعتراف المتهم بالجريمة نظرًا لخطورة وضعه في القضية وليس بسبب وجود خداع أو وعد من أي نوع(٥٤)، ولأول مرة تشير المحكمة الأمريكية العليا إلى قانونية المفاوضات التي تؤدي إلى اعتراف المتهم ما دامت غير مبنية على إكراه أو خداع؛ حيث أشارت في حكمها إلى أن هذه المفاوضات لا تتعارض مع حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين وحقه في ألا يكون شاهدًا على نفسه، أو حتى حقه في عدم تجريم نفسه ما دامت هذه المفاوضات أُسست على حرية المتهم في قبول أو عدم قبول هذه المفاوضات، وعلمه بأنه سوف يتنازل عن الحقوق

(٥١) United States v. Jackson, 390 U.S. 570 (1968).

(٥٢) 18 U.S.C. § 1201(a).

(٥٣) Nadler, L. C. (1968). United States v Jackson Guilty Pleas and Replacement Capital Punishment Provisions. Cornell L. Rev., 54, 448.

(٥٤) Douglass, J. G. (2001). Fatal Attraction--The Uneasy Courtship of Brady and Plea Bargaining. Emory LJ, 50, 437.

الدستورية السابقة، أي إن المحكمة الأمريكية العليا في قضية برادي اعترفت بقانونية مفاوضات الاعتراف بالذنب، ولكنها اشترطت وجود علم وإرادة لدى المتهم(٥٥).

وبعد قضية برادي بدأت المحكمة الأمريكية العليا بتنظيم قواعد وأحكام ومفاوضات الاعتراف من خلال القضايا التي تُعرض عليها؛ حيث حكمت في قضية سانتوبيلو ضد نيويورك(٥٦) بعدم جواز العدول عن الاتفاق بعد الموافقة عليه، سواءٌ من قِبل المتهم أو المدعي العام(٥٧).

وفي العام نفسه حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأنه ليس من الضروري أن يكون هناك ارتباط بين قبول المتهم بمفاوضات الاعتراف بالذنب وتمسكه بالبراءة؛ أي أنه يجوز للمتهم أن يعترف بالذنب مع تمسكه بأنه بريء، وذلك عند نظرها لقضية ألفورد ضد شمال كارولينا(٥٨)، والتي اتُّهم فيها شخص يُدعى هنري ألفورد في عام ١٩٦٣ بارتكابه جريمة قتل عمد من الدرجة الأولى، وعلى الرغم من تمسك ألفورد بالبراءة منذ بداية القضية، فإنه وبسبب نصيحة محاميه وكثرة الأدلة المقدمة ضده، ولتجنب تطبيق عقوبة الإعدام عليه التي نص عليها قانون الولاية، وكونه رجلًا أمريكيًّا من أصل أفريقي، قَبِل ألفورد بعرض المدعي العام بأن يعترف بارتكابه جريمة قتل من الدرجة الثانية؛ وذلك لتجنب إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام عليه، وبالفعل حُكم على ألفورد بالحد الأعلى لعقوبة القتل من الدرجة الثانية؛ حيث حُكم عليه بالحبس لمدة ٣٠ سنة(٥٩)، وطعن ألفورد لاحقًا على الحكم لكونه اعترف بالذنب تفاديًا لتطبيق عقوبة الإعدام عليه ولكن المحكمة الأمريكية العليا لم توافق على طعنه وحكمت بأنه لا يوجد مانع دستوري على القاضي من قبول إقرار المتهم بالذنب مع تمسكه بأنه بريء، وقد سُمي هذا النوع من الاعتراف باعتراف ألفورد(٦٠)، وهو ينصبُّ على تحمُّل المسؤولية الجزائية للجريمة والإقرار بالذنب مع التمسك بالبراءة التي يمكن أن تظهر لاحقًا(٦١).

---

(٥٥) Brady v. United States , at 728.

(٥٦) Santobello v. New York, 404 U.S. 257 (1971).

(٥٧) Fischer, D. A. (1972). Beyond Santobello-Remedies for Reneged Plea Bargains. U. San Fernando Valley L. Rev., 2, 121.

(٥٨) North Carolina v. Alford, 400 U.S. 25 (1970).

(٥٩) https://www.oyez.org/cases/1970/14

(٦٠) https://www.legalzoom.com/articles/the-alford-plea-guilty-but-innocent
https://www.law.cornell.edu/wex/alford_plea

(٦١) Redlich, A. D., & Özdoğru, A. A. (2009). Alford pleas in the age of innocence. Behavioral sciences & the law, 27(3), 467-488.

المطلب الرابع
إجراءات مفاوضات الاعتراف بالذنب

تؤدي مفاوضات الاعتراف بالذنب في حال نجاحها إلى اعتراف المتهم بارتكابه الجريمة في مقابل تخفيف العقوبة عنه دون الحاجة إلى إجراء محاكمة من قِبل هيئة محلفين أو قاضٍ؛ ومن ثَمَّ فإن أغلب الضمانات التي نص عليها الدستور الأمريكي لن تُطبق بسبب تنازل المتهم عنها؛ وعليه فإن الاعتراف بالذنب من قِبل المتهم يترتب عليه تحويل الإجراءات القضائية من الطريق الطويل والمعقد الذي رسمه الدستور الأمريكي من خلال تعديلاته وضماناته إلى طريق أقصر يتمتع فيه المتهم بالقليل من الضمانات.

في هذا المطلب سوف نناقش إجراءات مفاوضات الاعتراف بالذنب ودور أطراف الدعوى الجزائية والآثار القانونية لاتفاق الاعتراف بالذنب، وذلك على النحو التالي:

أولًا – بدء إجراءات المفاوضات بالاعتراف بالذنب:

في القانون الفدرالي وقانون الولايات تبدأ الإجراءات الجزائية في مواجهة المتهم بمجرد القبض عليه، ومن ثَمَّ يقوم النائب العام بإعداد لائحة الاتهام والنصوص المرتبطة بها وعرضها مع المتهم في جلسة على هيئة المحلفين الكبرى، وبعد أن تحكم هيئة المحلفين الكبرى بجدية الأدلة المقدمة ضد المتهم وإمكانية ارتكابه لها، تُرسل لائحة الاتهام والنصوص المرتبطة بها إلى محامي المتهم، ويُطلب منه تقديم رد على هذه الاتهامات، إما بالإنكار وإما بالاعتراف بالجريمة، وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن للمتهم أن يبدأ بإجراءات الاعتراف بالذنب مع المدعي العام بعد موافقة المحكمة المختصة في نظر القضية(٦٢).

لذلك تُعتبر مفاوضات الاعتراف بالذنب استثناءً من الأصل العام في القانون الأمريكي، وهو محاكمة المتهم عن ارتكابه الجريمة من خلال محاكمة قانونية تتوافر له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حقه في الدفاع عن نفسه؛ حيث ينص التعديل السادس من الدستور الأمريكي على أنه «في جميع المحاكمات الجنائية، للمتهم الحق بأن يُحاكَم محاكمة سريعة وعلنية بواسطة هيئة محلفين غير متحيزة تابعة للولاية

(٦٢) §§ 1.03[C][6] (arraignment), 6.06 (indictment), 6.05 (information), supra.

أو المقاطعة التي تكون الجريمة قد ارتُكبت فيها، وتكون المقاطعة قد سبق للقانون تحديدها. وله الحق في أن يُبلَّغ بسبب الاتهام وطبيعته، وفي أن يواجه الشهود الذين يشهدون ضده، وفي أن تتوافر له التسهيلات القانونية الإرغامية لاستدعاء شهود لمصلحته، وفي أن يستعين بمحامٍ للدفاع عنه»(٦٣).

وبمجرد اعتراف المتهم بالذنب، فإنه يترتب على هذا الأمر تنازله عن العديد من الحقوق التي قررها الدستور الأمريكي، وتتمثل هذه الحقوق في التعديل الخامس بعدم جواز تجريم المتهم لنفسه وضرورة الإدانة وفق الإجراءات القانونية المتبعة دون مجال للشك، والتعديل السادس الذي يمثل حق المتهم في محاكمة عادلة دستورية وعلنية من قِبل هيئة محلفين نزيهة، وحقه في مواجهة الشهود، وتمثيله في المحاكمة من خلال محامٍ(٦٤).

ثانيًا – دور أطراف المفاوضات في الاعتراف بالذنب:

أطراف مفاوضات الاعتراف بالذنب ثلاثة: المتهم، وهو الطرف الأول بالاتفاق والذي ينصبُّ الاتفاق حول قبوله للعرض المقدم من قِبل سلطة الادعاء العام بالاعتراف بالذنب، والطرف الثاني سلطة الادعاء العام ، وهو الطرف الذي تكون مهمته تقديم عرض اتفاق الاعتراف بالذنب إلى المتهم، أما الطرف الثالث فهو القاضي الذي تكون عليه مهمتان بالاتفاق؛ المهمة الأولى مراجعة إجراءات الاتفاق للتأكد من صحته، والمهمة الثانية اعتماد الاتفاق وإصدار العقوبة.

(٦٣) التعديل السادس من الدستور الأمريكي.
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html

(٦٤) 1A Charles Alan Wright, Federal Practice and Procedure § 177 (3d ed. 1999). The primary benefit to the defendant of a nolo plea is that - unlike a guilty plea - it may not be used as an admission of guilt in a civil action based on the same conduct. Under the federal rules, a defendant may plead nolo contendere only with the consent of the court, which is to be granted only after consideration of the «parties› views and the public interest in the effective administration of justice.» Fed. R. Crim. P. ll(a). Under Justice Department guidelines, «United States Attorneys are instructed not to consent to a plea of nolo contendere except in the most unusual circumstances,» and, even then, need approval from the Justice Department in Washington. U.S. Attorney›s Manual § 9-16.010.

١- المتهم:

المتهم هو أول أطراف اتفاق الاعتراف بالذنب؛ فهو الطرف الأساسي المعني بالاتفاق، ولا يمكن المضي في إجراءات إتمام الاتفاق دون موافقة مبدئية منه بقبول عرض سلطة الادعاء العام، إما بإنقاص لائحة الاتهام أو درجة جسامة الجريمة؛ ومن ثَمَّ تخفيف العقوبة، ولكون مرحلة مفاوضات الاعتراف بالذنب إحدى مراحل الإجراءات الجزائية في القانون الأمريكي، فإن المتهم يحتفظ بحقه في وجود محامٍ؛ بحيث لا يجوز لسلطة الادعاء العام تقديم عرضها لاعتراف المتهم بالذنب إلا بعد تعيين محامٍ يتولى المهمة، وذلك لحضور مفاوضات الاعتراف بالذنب.

ولا يكفي فقط تعيين محامٍ للمتهم لصحة الاتفاق على الاعتراف بالذنب، وإنما يلزم أيضًا أن يوافق محامي المتهَم على العرض المقدم من قِبل سلطة الادعاء العام بعد أن يتفحص كل بنوده ويشرح للمتهم عواقب الاعتراف وفوائده.

ومن ناحية أخرى لا يشترط القانون الأمريكي قبول المتهم العرض المقدم من سلطة الادعاء العام بالاعتراف بالذنب؛ حيث يمكن له أن يرفض العرض، وفي المقابل يُقدِّم من خلال محاميه العرض الذي يراه مناسبًا بالنسبة له؛ فعلى سبيل المثال إذا ارتكب المتهم جريمة استيلاء على أموال من خلال عملية تزوير، وعرض المدعي العام على المتهم أن يعترف بارتكابه جريمة سرقة في مقابل إلغاء جريمة التزوير، فإن المتهم يستطيع أن يعرض على المدعي العام أن يعترف بارتكابه جريمة التزوير في مقابل إلغاء جريمة الاستيلاء على الأموال لأن عقوبتها أشد(٦٥).

وعليه فإن المتهم هو الطرف الأول والأساسي في مفاوضات الاعتراف بالذنب؛ حيث لا يجوز المضي في المفاوضات دون موافقته الصريحة على هذه المفاوضات من خلال محاميه الذي تنحصر مهمته في دراسة وفحص عرض المدعي العام، للتأكد من صحته وفائدته بالنسبة إلى المتهم.

وفي المقابل يجوز للمتهم أن يقدم عرضًا مضادًّا في حالة رفضه لعرض سلطة الادعاء العام، وفي هذه الحالة ينتقل الحق برفض أو قبول عرض المتهم إلى سلطة الادعاء العام.

(٦٥) Federal Rules of Criminal Procedure, TITLE IV. ARRAIGNMENT AND PREPARATION FOR TRIAL, Rule 11. Pleas. https://www.law.cornell.edu/rules/frcrmp/rule_11

٢- القاضي:

باستثناء القانون الفدرالي الذي يحظر على القاضي الاشتراك في مفاوضات الاعتراف بالذنب(٦٦)، تجيز جميع الولايات الأمريكية للقاضي الاشتراك في مفاوضات الاعتراف بالذنب؛ حيث يلعب القاضي دورًا مهمًّا في هذه المفاوضات خلال مراحل المفاوضات المختلفة، وذلك بإقناع ومساعدة طرفَي المفاوضات في الوصول إلى عرض وسط يُرضيهم جميعًا(٦٧).

تاريخيًّا لم يكن للقاضي أي دور في مفاوضات الاعتراف بالذنب حتى عام ١٩٧٠، عندما حكمت المحكمة الأمريكية العليا بدستورية الاعتراف بالذنب الناتج عن عملية مفاوضة مع المدعي العام ما دام لدى المتهم علم وإرادة أثناء اعترافه؛ حيث بدأ القضاء يكون جزءًا في هذه المفاوضات مع منتصف السبعينيات من القرن الماضي إلى الحد الذي أصبح ثلث المحاكمات التي يتم فيها قبول مفاوضات الاعتراف بالذنب يكون للقضاة فيها دور مباشر(٦٨).

إلا أن جانبًا كبيرًا من الفقهاء الأمريكيين ينتقدون تَدخُّل واشتراك القضاة في عملية مفاوضات الاعتراف بالذنب على اعتبار أن مفاوضات الاعتراف بالذنب هي عبارة عن عرض مُقدم من قِبل المدعي العام يقابله موافقة أو رفض أو تغيير في بعض بنود العرض على أبعد تقدير من قِبل المتهم؛ لذلك لا يجوز للقاضي التدخل والاشتراك في هذه المفاوضات حتى وإن أعطاه القانون الحق باعتماد الاتفاق أو رفضه.

ولكننا نرى أن السلطة التي منحها القانون للقاضي بالرفض أو بالقبول النهائي للاتفاق المبرم بين المتهم وسلطة الادعاء العام تعطيه الحق في مراقبة الاتفاق والإشراف عليه منذ بدايته حتى وصوله إليه للمصادقة عليه، كما أن إشراف القاضي على المفاوضات يُعد ضمانة حقيقية ضد انحراف أو تعسف سلطة الادعاء العام خلال المفاوضات لاستغلال وضع المتهم في القضية للضغط عليه وإكراهه على قبول

(٦٦) Fed R.crim. P.11(c) (1), https://www.law.cornell.edu/rules/frcrmp/rule_11

(٦٧) https://www.cairn.info/revue-internationale-de-droit-penal-2012-1-page-109.htm

(٦٨) Ryan, J. P., & Alfini, J. J. (1978). Trial judges› participation in plea bargaining: An empirical perspective. Law & Soc›y Rev., 13, 479.

الاتفاق الذي يمكن أن يكون مجحفًا في حقه، يُضاف إلى ما سبق أن اشتراك القاضي في المفاوضات يؤدى إلى اطمئنان المتهم إلى جدية تخفيف العقوبة عليه؛ وهذا الأمر يدفعه إلى إتمام الاتفاق والموافقة عليه.

وإن كان جانب كبير من الفقهاء الأمريكيين يرون أنه إذا كان إشراف القاضي في المفاوضات سوف يعود بالفائدة على المتهم في حالة قبول القاضي للاتفاق بين سلطة الادعاء العام والمتهم، فإن هذا الأمر سوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمتهم في حالة رفض القاضي للاتفاق؛ حيث إنه من الصعب أن يحصل على عقوبة مخففة بالإضافة إلى محاكمة عادلة؛ لأن القاضي سبق أن اطَّلع على تفاصيل القضية وكوَّن فكرة مسبقة عن ردة فعل المتهم قبل المحاكمة(٦٩).

وعلى الرغم من اختلاف الفقهاء في مسألة إشراف القاضي على المفاوضات، فإنهم اتفقوا على أن نجاح المفاوضات مسألة موقوفة على أمر مهم جدًّا يتمثل في حياد وموضوعية القاضي أثناء إشرافه على هذه المفاوضات؛ بحيث لا يكون مع سلطة الادعاء العام ضد المتهم ولا مع المتهم ضد سلطة الادعاء العام(٧٠).

ومن ناحية أخرى، فإن القاضي يلتزم في حالة اشتراكه في المفاوضات بأن يكون محايدًا؛ بحيث لا يتحيز لأي طرف ضد الطرف الآخر، بالإضافة إلى أن القاضي ملتزم بأن يُبين للمتهم الآثار الناتجة عن الاعتراف، سواءٌ أكانت في مصلحة المتهم أم العكس؛ حيث يجب أن يُبين للمتهم الحد الأدنى والحد الأعلى للعقوبة المقررة له في حالة اعترافه بالذنب(٧١).

وفي المقابل إذا أعطى القاضي وعدًا للمتهم بأنه سوف يطبق عليه عقوبة معينة في حالة اعترافه بالذنب، واعترف المتهم في مقابل حصوله على العقوبة التي وعده بها القاضي، فإن هذا الأخير لا يجوز له العدول عن وعده وتطبيق عقوبة أشد من تلك التي

(٦٩) Alschuler, A. W. (1976). The trial judge›s role in plea bargaining, Part I. Columbia Law Review, 76(7), 1059-1154; Gallagher, K. (1974). Judicial participation in plea bargaining: A search for new standards. Harv. CR-CLL Rev., 9, 29.

(٧٠) Anderson, A. F. (1989). Judicial Participation in the Plea Negotiation Process: Some Frequencies and Disposing Factors. Hamline J. Pub. L. & Pol›y, 10, 39.

(٧١) Joshua Dressler , Alan C. Michaels, Understanding Criminal Procedure Volume Two, Adjudication Fourth Edition (2015) P.196.

وعد المتهم بها؛ حيث حكمت المحكمة الأمريكية العليا في قضية الولايات المتحدة ضد جيليجان[٧٢]، الذي اتَّهم شخصًا يُدعى ألمارز ألكسنس بارتكابه جريمة قتل زوجته، وقد دافع المتهم بأنه ارتكب الجريمة وهو في حالة دفاع عن النفس، وأثناء المحاكمة وعده القاضي بأنه سوف يقرر عقوبة الحبس لمدة عشر سنوات في حالة توقف المتهم عن ادعائه بأنه كان في حالة دفاع عن النفس، واعترف بأنه قتل زوجته عن طريق الخطأ، وبالفعل غيَّر المتهم ادعاءه، ولكن القاضي حكم عليه بالحبس من سبع عشرة سنة إلى خمسٍ وثلاثين سنة، وطعن المتهم على الحكم، وقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن القاضي لا يجوز له أن يُغير وعده بالعقوبة التي اتفق مع المتهم عليها مقابل اعترافه بالجريمة[٧٣].

والأصل أنه إذا انعقد الاتفاق بين المتهم وسلطة الادعاء العام على اعتراف المتهم بالذنب وتم هذا الأمر تحت إشراف القاضي، فإن القاضي سوف يلتزم بهذا الاتفاق ويطبق العقوبة وفقًا للائحة الاتهام المتفق عليها، إلا في حالة ما إذا كان الاتفاق يشكل ضررًا على المتهم أو يشكل انتهاكًا للصالح العام؛ ففي هذه الحالة يجب على القاضي رفض الاتفاق والبدء في إجراءات محاكمة المتهم، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية الولايات المتحدة ضد بين[٧٤].

(٧٢) United States v. Gilligan, 256 F. Supp. 244 (S.D.N.Y. 1966).

(٧٣) https://casetext.com/case/united-states-v-gilligan-2

(٧٤) في هذه القضية اتُّهم شخص يُدعى إدوارد بين في شهر أكتوبر ١٩٧٦ بارتكابه جريمتين؛ الأولى سطو مسلح على منزل ليلًا، والأخرى سرقة سيارة، وقد توصل كلٌ من المتهم والمدعي العام إلى اتفاق على أن يعترف المتهم بارتكابه جريمة سرقة السيارة في مقابل إسقاط سلطة الاتهام جريمة السطو، إلا أن القاضي رفض هذا الاتفاق وأصر على محاكمة المتهم عن التهمتين من قِبل هيئة محلفين؛ لأنه يرى أن تهمة السطو على منزل ليلًا وسكانه نائمون وسرقة مبلغ ١٠٠ دولار أشد وأقسى من سرقة سيارة؛ لذلك فإنه يرفض الاعتراف، وقد طعن المتهم على هذا الرفض على أساس أن مفاوضات الاعتراف بالذنب قد تمت بين محاميه وبين سلطة الاتهام ولم يتخللها أي إكراه أو جهل كما حكمت المحكمة الأمريكية العليا في قضية برادي ضد الولايات المتحدة؛ لذلك ليس من حق القاضي رفض الاتفاق، إلا أن المحكمة الأمريكية العليا رفضت طعن المتهم وحكمت بأن للقاضي السلطة التقديرية في رفض اتفاق الاعتراف بالذنب بين المتهم وسلطة الاتهام إذا ترتب عليه إضرار بمصلحة العدالة أو المصلحة العامة. هذا وقد حكمت محكمة الولاية على المتهم بين الحبس خمس سنوات في جريمة سرقة السيارة، وعشر سنوات في جريمة السطو على المنزل.
United States v. Bean, 564 F.2d 700 (5th Cir. 1977).

٣- سلطة الادعاء العام:

سلطة الادعاء العام هي الطرف الذي يقع على عاتقه تقديم العرض بتخفيف درجة الجريمة أو إنقاص القائمة التي تحتويها لائحة الاتهام إلى المتهم في مقابل اعترافه بالذنب وتجنُّب إجراءات المحاكمة، وهذا الأمر سوف يعود بالفائدة على سلطة الادعاء العام؛ حيث إن نجاح المفاوضات سوف يؤدي إلى الإدانة المؤكدة للمتهم وتجنُّب إمكانية براءته في حالة ما إذا كانت الأدلة المقدمة بالقضية ضعيفة، بالإضافة إلى توفير الكثير من الجهد والوقت والمال الذي يمكن أن ينتج عن المحاكمة والطعن على الحكم؛ لذلك تحرص سلطات الاتهام في جميع الولايات الأمريكية على الدخول في مفاوضات الاعتراف بالذنب مع المتهم.

ولضمان نجاح مفاوضات الاعتراف بالذنب، فقد حرص المُشرع الأمريكي على إعطاء المدعي العام سلطة تقديرية واسعة في عملية تخفيف العقوبة التي يمكن أن تطبق على المتهم، وذلك من خلال إسقاط بعض التهم من القائمة التي تحتويها لائحة الاتهام، أو تقليل درجة جسامة الجريمة، إلا أن هذه السلطة الواسعة في تقدير لائحة الاتهام وتقليل درجة جسامة الجريمة تواجهها سلطة القاضي في قبول أو رفض المفاوضات وكل ما ينتج عنها من وعود، كما أن المتهم ليس ملزمًا بقبول عرض المدعي العام بالاعتراف بالذنب؛ حيث يمكن للمتهم رفض عرض سلطة الادعاء العام وتقديم عرض مضاد لاعترافه بالذنب، كما يمكنه رفض عرض المدعي العام والإصرار على المحاكمة.

وللدخول في مفاوضات الاعتراف بالذنب، فإن سلطة الادعاء العام في الولايات الأمريكية ملزمة بأن تضع في اعتبارها مجموعة من العوامل المهمة، والتي تتمثل فيما يلي:

(أ) خطورة الجريمة:

تُعتبر خطورة الجريمة أو بشاعتها نقطة انطلاقة لسلطة الادعاء العام لدخول مفاوضات الاعتراف بالذنب؛ حيث إنه كلما كانت الجريمة خطرة كانت العقوبة أشد؛ ومن ثَمَّ يمكن لسلطة الادعاء العام الضغط على المتهم لقبول الدخول في المفاوضات، كما أنه كلما كانت الجريمة بشعة زادت مطالبات المجتمع بالقبض على مرتكب الجريمة وتطبيق أقسى العقوبات عليه؛ ومن ثَمَّ فإن المدعين العامين يحرصون على الدخول في

مفاوضات الاعتراف بالذنب مع المتهم؛ وذلك لخوفهم من حصول المتهم على البراءة في حالة محاكمته نتيجة أي خطأ في الإجراءات(٧٥).

(ب) ملاءمة العقوبة للجريمة:

يهدف نظام الاعتراف بالذنب إلى تقليل مدة المحاكمة، ومن ثَمَّ تقليل نفقاتها في مقابل تخفيف العقوبة على المتهم، إلا أن هذا الأمر يجب ألا يؤثر على مسألة التناسب بين درجة جسامة الجريمة المرتكبة ومدة العقوبة التي تعرضها سلطة الادعاء العام على المتهم؛ وذلك حتى لا يفقد المجتمع الثقة في نظام العدالة الإجرائية(٧٦).

إلا أن التناسب لا يعني عرض ذات العقوبة التي نص عليها القانون على المتهم لدفعه إلى الاعتراف بالذنب؛ حيث إن هذا الأمر لن يشجع المتهمين على الدخول في المفاوضات، وإنما يجب على سلطة الادعاء العام أن تتنازل عن تطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون، وأن تعرض على المتهم عقوبة أخرى أخف وتتناسب مع درجة جسامة الجريمة، وتقنعه بقبولها في مقابل تنازله عن حقه في المحاكمة(٧٧).

(جـ) السجل الجنائي للمتهم:

يُعتبر السجل الجنائي للمتهم من أهم العوامل التي تضعها سلطة الادعاء العام في الاعتبار لدخول مفاوضات الاعتراف بالذنب؛ حيث إنه كلما كان لدى المتهم سجل جنائي حافل بالجرائم زادت العقوبة المفروضة عليه بالقانون؛ ومن ثَمَّ تَعزَّز مركز سلطة الادعاء العام بالتفاوض، وعليه يعطي سجل المتهم الجنائي الحافل بالسوابق أريحية لسلطة الادعاء العام بعرض العقوبة المناسبة على المتهم، الذي سوف يقبل بها؛ وذلك تفاديًا لدخول المحاكمة ومن ثَمَّ تطبيق العقوبة القاسية التي ينص عليها القانون في حالة العودة من قِبل القاضي، والتي سوف تكون بالتأكيد أقسى بكثير من تلك التي تعرضها سلطة الادعاء العام بسبب سجله الجنائي(٧٨).

---

(٧٥) William F. McDonald, Henry Rossman, & James Cramer, Plea Bargaining Decisions, in 11 Sage Criminal Justice System Annuals, The Prosecutor 170 (William F. McDonald, ed. 1979).

(٧٦) Becker Jr, L. E. (1987). Plea Bargaining and the Supreme Court. Loy. LAL Rev., 21, 757.

(٧٧) Hynes v. Tomei, 706 N.E.2d 1201 (N.Y. 1998); Smith, D. A. (1986). Plea Bargaining Controversy, The. J. Crim. L. & Criminology, 77, 949.

(٧٨) James E. Bond, Plea Bargaining and Guilty Pleas § 5.25(a) (2d ed. 1983), Fed. R. Evid. 404.

(د) أدلة الجريمة:

تُعزز أدلة الجريمة موقف سلطة الادعاء العام في مفاوضات الاعتراف بالذنب مع المتهم؛ حيث إنه كلما كانت الأدلة المضبوطة مُحكمة وقوية وتؤكد ارتكاب المتهم للجريمة كان موقف سلطة الادعاء العام جيدًا جدًّا في التفاوض، والعكس صحيح(٧٩).

إلا أن بعض الفقهاء انتقدوا هذا الأمر، حيث يرون أنه متى ما كانت الأدلة قوية وتؤكد ارتكاب المتهم للجريمة وجب على سلطة الادعاء العام عدم دخول مفاوضات الاعتراف بالذنب، وإنما محاكمة المتهم؛ وذلك لسهولة إدانته وتطبيق العقوبة التي نص عليها القانون عليه، وعدم إعطاء المتهم في هذه الحالة أي تنازلات وعروض لتخفيف العقوبة فقط لمجرد عدم رغبة سلطة الادعاء العام في إجراء المحاكمة(٨٠).

ونحن نميل إلى هذا الرأي؛ لأننا نرى أن الأصل في العدالة الجزائية الأمريكية إجراء المحاكمة وتطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون، أما مفاوضات الاعتراف بالذنب فإنها تُعتبر الاستثناء، وليس العكس.

وفي النهاية، فإن سلطة الادعاء العام ملزمة في القانون الأمريكي بعرض جميع الأدلة المضبوطة بالجريمة على المتهم ومحاميه وعدم خداع أو تضليل المتهم أو التظاهر بوجود أدلة غير حقيقية(٨١).

ثالثًا – إلزامية اتفاق الاعتراف بالذنب:

مفاوضات الاعتراف بالذنب هي عملية إجرائية جزائية يتم من خلالها تشجيع المتهم على الإقرار بارتكابه الجريمة وتَقبُّل تحمُّل المسؤولية الجزائية؛ بحيث يتنازل الأخير عن حقه في المحاكمة في مقابل تغيير وصف الجريمة أو تخفيض عقوبة الجريمة،

(٧٩) William F. McDonald, Henry Rossman, & James Cramer, Plea Bargaining Decisions, in 11 Sage Criminal Justice System Annuals, The Prosecutor at 172 (William F. McDonald, ed. 1979).

(٨٠) Emmelman, D. S. (1997). Gauging the strength of evidence prior to plea bargaining: The interpretive procedures of court-appointed defense attorneys. Law & Social Inquiry, 22(4), 927-955.

(٨١) United States v. Havens, 446 U.S. 620 (1980). Alschuler, A. W. (1981). The changing plea bargaining debate. Calif. L. Rev., 69, 652; ABA Standards for Criminal Justice § 3-3.4 and commentary; 7 USAM § 9-2.030.

وتتم هذه العملية الإجرائية بعد موافقة المحكمة التي تنظر الدعوى(٨٢)؛ لذلك متى ما تم عقد الاتفاق وقام كلٌّ من المتهم وسلطة الادعاء العام بالتوقيع عليه تحت إشراف القاضي، فإن هذا الاتفاق يُعد مُلزِمًا لجميع الأطراف ولا يجوز لأيٍّ منهم خرقه أو عدم تنفيذه، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية سانتوبيلو ضد نيويورك(٨٣)، التي تتلخص وقائعها في اتهام السلطات في ولاية نيويورك لشخص يُدعى رودلف سانتوبيلو بارتكابه جريمتين؛ الأولى تشجيع القمار من الدرجة الأولى، والثانية حيازة سجلات مقامرة من الدرجة الأولى(٨٤)، وفي البداية دافع المتهم بأنه غير مذنب في الجريمتين، ولكن بعد مفاوضات مع سلطة الادعاء العام على أن يغير المتهم أقواله ويعترف بالذنب في مقابل أن يتم تغيير وصف الجريمة الثانية إلى حيازة سجلات مقامرة من الدرجة الثانية(٨٥) – التي يعاقب عليها القانون بالغرامة – وإلغاء التهمة الأولى، وبالفعل تم الاتفاق ولكن قبل المحاكمة تم تغيير المدعي العام المسؤول عن القضية ليحل محله مدعي عام آخر لم يلتزم بالاتفاق وطالب المحكمة بتطبيق أقسى عقوبة على المتهم الذي بدوره تمسك بسحب اعترافه، ولكن المحكمة لم تُجِب طلبه وحكمت عليه بالحبس لمدة سنة؛ ومن ثَمَّ طعن محامي سانتوبيلو على الحكم أمام المحكمة العليا، وقد كان السؤال عن مدى إلزامية الاتفاق بالاعتراف بالذنب بعد أن يتم الاتفاق عليه من قِبل أطرافه، وهل يحق لسلطة الادعاء العام العدول عن الاتفاق وقد حكمت المحكمة بأنه إذا تم الاتفاق المؤدي إلى اعتراف المتهم بارتكابه الجريمة في مقابل تنازله عن حقوقه التي قررتها التعديلات الدستورية أصبح مبدأً أساسيًّا وراسخًا في النظام الإجرائي الجزائي للولايات المتحدة؛ وذلك من أجل تحقيق العدالة؛ لذلك فإن اتفاق الاعتراف بالذنب يُعتبر اتفاقًا ملزمًا للمتهم وسلطة الادعاء العام في حالة موافقة المتهم عليه؛ ومن ثَمَّ لا يجوز لأى طرف بعد توقيع الاتفاق أن يتنصل منه لأي سببٍ من الأسباب(٨٦)، كما بينت المحكمة الأمريكية العليا في نهاية حكمها بأن عدم التزام سلطة الادعاء العام

(٨٢) Black›s Law Dictionary, P. (1190); McCoy, T. R., & Mirra, M. J. (1980). Plea bargaining as =due process in determining guilt. Stanford Law Review, 887-941.

(٨٣) Santobello v. New York, 404 U.S. 257 (1971).

(٨٤) N.Y. Penal Law 225.10 , 225.20 http://ypdcrime.com/penal.law/article225.htm.

(٨٥) Id, 225.15.

(٨٦) Fischer, D. A. (1972). Beyond Santobello-Remedies for Reneged Plea Bargains. U. San Fernando Valley L. Rev., 2, 121. https://www.oyez.org/cases/1971/70-98

بوعدها يخالف «الإجراءات القانونية الواجبة التطبيق»[٨٧] التي ينص عليها الدستور الأمريكي في التعديل الخامس[٨٨] والتعديل الرابع عشر[٨٩].

وهذه النتيجة توصلت إليها المحكمة الأمريكية العليا أيضًا في قضية مابري ضد جونسون[٩٠] في عام ١٩٨٤؛ حيث أكدت في حكمها أن الاعتراف الناتج عن وعد زائف وغير منفذ من قِبل سلطة الادعاء العام يجعل الاعتراف باطلًا لأنه مبني على فرضية باطلة؛ ومن ثَمَّ لم تتوافر فيه شروط الحرية والاختيار التي يجب أن تتوافر في الاعتراف الناتج عن مفاوضات الاعتراف بالذنب؛ ومن ثَمَّ فإن سلطة الادعاء العام في هذه الحالة خالفت الإجراءات القانونية الواجبة التطبيق التي نص عليها الدستور في التعديلين الخامس والرابع عشر.

ومن ناحية أخرى، يجوز لسلطة الادعاء العام سحب العرض المقدم في مفاوضات الاعتراف بالذنب حتى بعد قبول المتهم ما دام لم يُوقِّع على الاتفاق، وهذا ما أكدته المحكمة في قضية الولايات المتحدة ضد بنشيمول.

(٨٧) https://www.law.cornell.edu/wex/due_process

(٨٨) ينص التعديل الخامس من الدستور الأمريكي على أن «... ولا يجوز اتهام أي شخص بنفس الجُرم مرتين فتتعرض حياته أو أعضاء جسده للخطر، كما لا يجوز إكراه أي شخص في أي دعوى جنائية على أن يكون شاهدًا ضد نفسه، ولا أن يُحرم من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الأصولية ...»

(٨٩) ينص التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي على أن «... ولا يجوز لأي ولاية أن تضع أو تطبق أي قانون ينتقص من امتيازات أو حصانات مواطني الولايات المتحدة، كما لا يجوز لأي ولاية أن تَحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون مراعاة الإجراءات القانونية الأصولية، ولا أن تحرم أي شخص خاضع لسلطانها من المساواة في حماية القوانين.»

(٩٠) Mabry v. Johnson, 467 U.S. 504 (1984), https://caselaw.findlaw.com/us-supreme-court/467/504.html

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تمت مناقشة مفاوضات اعتراف المتهم بالذنب، التي تُعتبر عملية إجرائية جزائية يتم من خلالها تشجيع المتهم على الإقرار بارتكابه الجريمة وتَقبُّل تحمُّل المسؤولية الجزائية؛ بحيث يتنازل الأخير عن حقه في المحاكمة مقابل تغيير وصف الجريمة أو تخفيض عقوبة الجريمة، وتتم هذه العملية الإجرائية بعد موافقة المحكمة التي تنظر الدعوى، وهذه المفاوضات تُعتبر استثناءً من حق المتهم في المحاكمة الذي قرره الدستور الأمريكي من خلال التعديل السادس.

إلا أن هذه المفاوضات تحولت من استثناء تلجأ إليه سلطة الادعاء في أضيق الحدود إلى أصل في المحاكمات الجنائية؛ حيث بلغت نسبة القضايا التي يتم تسويتها دون محاكمة عن طريق هذه المفاوضات خمسًا وتسعين بالمائة من مجموع القضايا الجزائية؛ وذلك بسبب الفوائد المترتبة عليها، ومن أهمها حتمية إدانة المتهم وعدم إفلاته من العقوبة، وتسريع إجراءات المحاكمة ومن ثَمَّ صدور حكم على المتهم دون إجراء محاكمة، وتوفير اعتراف المتهم بالذنب الكثير من المال للولاية؛ حيث تخصص السلطة الفدرالية وسلطات الولاية للمحاكم فيها ميزانية سنوية ضخمة جدًّا لإجراء المحاكمات، بالإضافة إلى تقليل فترة انتظار المتهمين في سجون المقاطعات التي تُعد مراكز احتجاز للمتهمين الذين يتم حبسهم على ذمة قضايا إلى حين إدانتهم من قِبل المحكمة، وذلك تمهيدًا لنقلهم إلى سجون الولاية أو السجون الفدرالية، وهذه السجون تُدار من قِبل شرطة المقاطعة؛ لذلك لا يوجد بها أي برامج لإعادة تأهيل المساجين؛ ومن ثَمَّ لا تساعد على عملية إصلاح المسجونين طوال فترة المحاكمة التي قد تستمر لأشهُر.

هذا وقد وضعت المحكمة الأمريكية العليا خلال بحثها لمشروعية مفاوضات الاعتراف بالذنب شروطًا لصحة هذه المفاوضات وإنتاجها لآثارها القانونية، تتمثل في أن يتمتع المتهم بإرادة حرة عند قبول البدء في إجراء المفاوضات بينه وبين سلطة الادعاء العام، بمعنى أن يقبل المتهم إجراء المفاوضات بشكل طوعي ودون تأثير من قِبل سلطة الادعاء العام، سواء بالترغيب أو بالترهيب، كما يجب أن يعلم المتهم علمًا مؤكدًا نافيًا للجهالة بلائحة الاتهام التي سوف تُوجَّه إليه في حالة قبوله لعرض سلطة الادعاء العام بالاعتراف بالذنب، وكذلك لطبيعة وتفاصيل الاتفاق الذي سوف يتم عقده مع سلطة

الادعاء العام والآثار الناجمة عن الاتفاق، بالإضافة إلى ضرورة أن يتم تمثيل المتهم من قِبل محامٍ أثناء إجراءات المفاوضات المؤدية إلى الإقرار بالذنب، وإذا لم يكن لدى المتهم القدرة المالية للاستعانة بمحامٍ، فعلى المحكمة أن تنتدب له محاميًا ليقوم بهذه المهمة، كما يلزم أن يستمر تمثيل المحامي للمتهم في جميع مراحل مفاوضات الاعتراف بالذنب حتى الوصول إلى الاتفاق بين المتهم وسلطة الادعاء العام ومصادقة القاضي على الاتفاق والنطق بالعقوبة.

أما بالنسبة إلى موقف المحكمة الأمريكية العليا بشأن قبولها لمفاوضات الاعتراف بالذنب، فقد بدأ بالرفض بشكل صريح منذ عام ١٨٠٤ لفكرة قبول المتهم لتحمُّل المسؤولية الناتجة عن ارتكابه للجريمة في مقابل تنازله عن حقه في محاكمة عادلة وتخفيف العقوبة عليه، واستمر هذا الرفض لمفاوضات الاعتراف بالذنب حتى عام ١٨٨١؛ حيث تغيَّر مبدؤها القاضي بعدم قبول هذه المفاوضات من حيث المبدأ إلى التأكد والتثبت من عدم وجود إكراه مُورِس على المتهم أو استغلال موقفه الضعيف في القضية للحصول على اعتراف منه؛ الأمر الذي فسره البعض بأنه تحوُّل في موقف المحكمة إلى قبول مفاوضات الاعتراف بالذنب بشكل ضمني من خلال التأكد من صحة إجراءات الاعتراف الصادر عن المتهم، ومع بداية القرن العشرين تزايدت حالات مفاوضات الاعتراف بالذنب بشكل ملحوظ إلى الحد الذي أصبحت معه الخيار الأول لسلطات الاتهام؛ حيث بدأ وكلاء النائب العام في الولايات المختلفة في مساومة المتهم للحصول على اعتراف صريح في مقابل إنقاص لائحة الاتهام أو تقليل درجة الجريمة؛ حيث أدت ثلاثة عوامل رئيسية إلى الزيادة الملحوظة في حالات مفاوضات الاعتراف بالذنب؛ العامل الأول: وجود فراغ تشريعي وقضائي ينظم هذه المسألة المهمة في النظام القضائي الإجرائي الأمريكي، والعامل الثاني: الصلاحية الكبيرة التي تمتلكها سلطات الاتهام في إنقاص لائحة الاتهام أو تقليل درجة الجريمة، والعامل الثالث: توفير الوقت والمال الذي ينتج عند نجاح هذه المفاوضات؛ حيث لا تتم محاكمة المتهم، وإنما يُكتفى بتقرير العقوبة عليه؛ مما يوفر الكثير من المال والوقت للنظام القضائي الأمريكي، ومع تزايد حالات مفاوضات الاعتراف بالذنب تزايدت المطالبات من مختلف شرائح المجتمع بضرورة تَدخُّل المشرع أو القضاء لتقنين هذه المفاوضات التي أصبحت أمرًا أساسيًّا في النظام القضائي الإجرائي الأمريكي، وبالفعل نجحت هذه المطالبات في عام ١٩٧٠؛

حيث أشارت المحكمة الأمريكية العليا بشكل صريح إلى أن هذه المفاوضات لا تتعارض مع حق المتهم في المحاكمة من قِبل هيئة محلفين، وحقه في ألا يكون شاهدًا على نفسه، أو حتى حقه في عدم تجريم نفسه ما دامت أُسست هذه المفاوضات على حرية المتهم في قبول أو عدم قبول هذه المفاوضات وعلمه بأنه سوف يتنازل عن الحقوق الدستورية السابقة، أي إن المحكمة الأمريكية العليا في قضية برادي اعترفت بقانونية مفاوضات الاعتراف بالذنب، ولكنها اشترطت وجود علم وإرادة لدى المتهم.

ومن ذلك الحين أصبحت مفاوضات الاعتراف بالذنب التي تتم بين المتهم من جهةٍ وسلطة الادعاء العام من جهةٍ أخرى تحت إشراف المحكمة التي من المفترض أن تنظر الدعوى، جزءًا أساسيًّا في النظام الإجرائي الجزائي إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه المفاوضات الخيار الأول والمقدم على مباشرة إجراءات الدعوى الجزائية بالنسبة إلى سلطة الادعاء العام.

قائمة المراجع

أولًا – القضايا:

- Argersinger V. Hamlin 407 us. 25 (1972).
- Bayliss v. people 46 Mich. 221, 9 N.W. 257 (1881).
- Bordenkircher v. Hayes, 434 U.S. 357 (1978).
- Boykin v. Alabama, 395 U.S. 238 (1969).
- Brady v. United States, 397 U.S. 742 (1970).
- Edwards v. People, 39 Mich. 760 (1878).
- Farctta V. California 422 us. 806 (1975).
- Gideon v. Wainwright, 372 U.S. 335 (1963).
- Godinez v. Moran, 509 U.S. 389 (1993).
- Henderson v. Morgan, 426 U.S. 637 (1976).
- Hynes v. Tomei, 706 N.E.2d 1201 (N.Y. 1998).
- Iaea v. Sunn, 800 F.2d 861 (9th Cir. 1986).
- Indiana v. Edwards, U.S. Sup. Ct. 2008).
- Iowa v. Tovar, 541 U.S. 77 (2004).
- Jones v Estelle 584 F2d 687 (5thCir.1978) at 689.
- Lowa V. Tovar 541 us. 77 (2004).
- Mabry v. Johnson, 467 U.S. 504 (1984).

- Maine V. Moulton 474 us. 159 (1985).
- Marshall v. Lonberger 459 U.S. 422 (1983).
- McMann v. Richardson, 397 U.S. 759 (1970).
- Mounts v. Commonwealth 89 Ky.274,12 S.W. 311 (1889).
- North Carolina v. Alford, 400 U.S. 25 (1970).
- Parke v. Raley, 506 U.S. 20, 28 (1992).
- Parker v. North Carolina, 397 U.S. 790 (1970).
- Patterson V. Illinois 487 us. 285 (1988).
- People v. Bonheim, 307 Ill. 316, 138 N.E. 627 (1923).
- People v. Brown 54 Mich. 15, 19 N.W. 571 (1884).
- Santobello v. New York, 404 U.S. 257 (1971).
- saunders v. states 84 n.c. 728 (1881).
- The People v. Walter Lepper 51 Mich. 196 (1883).
- United States v Brooks 670 F 2d 625 (5th Cir 1982).
- United States v Reardon 787 F 2d 512 (10th Cir. 1986).
- United States v. Bean, 564 F.2d 700 (5th Cir. 1977).
- United States v. Gilligan, 256 F. Supp. 244 (S.D.N.Y. 1966).
- United States v. Havens, 446 U.S. 620 (1980).
- United States v. Jackson, 390 U.S. 570 (1968).

- United States v. Martinez-Molina, 64 F.3d 719 (1st Cir. 1995).
- United States v. Stamey, 569 F.2d 805 (4th Cir. 1978).
- United States v. Verrusio 803 F 2d 885 (7thCir.1986).
- Weatherford v. Bursey, 429 U.S. 545 (1977).

ثانيًا – الكتب والأبحاث العلمية:

- Alper, T. (1997). The Danger of Winning: Contract Law Ramifications of Successful Bailey Challenges for Plea-Convicted Defendants. NYUL Rev., 72, 841.
- Alschuler, A. W. (1975). The Supreme Court, the defense attorney, and the guilty plea. U. Colo. L. Rev., 47, 1.
- Alschuler, A. W. (1976). The trial judge's role in plea bargaining, Part I. Columbia Law Review, 76(7), 1059-1154.
- Alschuler, A. W. (1979). Plea Bargaining and Its History, Law & Society Review Vol. 13, No. 2, Special Issue on Plea Bargaining, pp. 211-245.
- Alschuler, A. W. (1979). Plea bargaining and its history. Columbia Law Review, 79(1), 1-43.
- Alschuler, A. W. (1979). Plea bargaining and its history. Columbia Law Review, 79(1), 1-43.
- Alschuler, A. W. (1981). The changing plea bargaining debate. Calif. L. Rev., 69, 652; ABA Standards for Criminal Justice § 3-3.4 and commentary; 7 USAM § 9-2.030.

- Anderson, A. F. (1989). Judicial Participation in the Plea Negotiation Process: Some Frequencies and Disposing Factors. Hamline J. Pub. L. & Pol'y, 10, 39.
- Arrigo, J. P. (1993). United States v. Robison and the Enforcement of Plea Bargains across Federal Jurisdictional Lines: To Bind or Not to Bind. DePaul L. Rev., 43, 909.
- Baker, E. S. (1989). Double jeopardy and its application to broken plea agreements. Ariz. L. Rev., 31, 127.
- Becker Jr, L. E. (1987). Plea Bargaining and the Supreme Court. Loy. LAL Rev., 21, 757.
- Becker Jr, L. E. (1987). Plea Bargaining and the Supreme Court. Loy. LAL Rev., 21, 757
- Chin, G. J., & Holmes Jr, R. W. (2001). Effective assistance of counsel and the consequences of guilty pleas. Cornell l. rev., 87, 697, United States v. Russell, 686 F.2d 35, 38 (D.C. Cir. 1982).
- Crowe, R. J. (1979). Criminal Law: Weighing the Need for Procedural Safeguards in Plea Bargaining: Bordenkircher v. Hayes. Nova LJ, 3, 285.
- Douglass, J. G. (2001). Fatal Attraction--The Uneasy Courtship of Brady and Plea Bargaining. Emory LJ, 50, 437.
- Emmelman, D. S. (1997). Gauging the strength of evidence prior to plea bargaining: The interpretive procedures of court-appointed defense attorneys. Law & Social Inquiry, 22(4), 927-955.

- Fischer, D. A. (1972). Beyond Santobello-Remedies for Reneged Plea Bargains. U. San Fernando Valley L. Rev., 2, 121.

- Fischer, D. A. (1972). Beyond Santobello-Remedies for Reneged Plea Bargains. U. San Fernando Valley L. Rev., 2, 121.

- Fuller, H. N., Dobie, A. M., Ribble, F. D. G., & Moley, R. (1931). Criminal Justice in Virginia (No. 10). Century Company for the Institute for research in the social sciences, University of Virginia.
- Gallagher, K. (1974). Judicial participation in plea bargaining: A search for new standards. Harv. CR-CLL Rev., 9, 29.
- Georgia Dep't of Public Welfare, Crime and the Georgia Courts, 16 J. AM. INST. CRIM. L. & CRIMINOLOGY 169, 190 (1924).
- Guidorizzi, D. D. (1998). Should we really ban plea bargaining: The core concerns of plea bargaining critics. Emory Lj, 47, 753.
- Hynes v. Tomei, 706 N.E.2d 1201 (N.Y. 1998); Smith, D. A. (1986). Plea Bargaining Controversy, The. J. Crim. L. & Criminology, 77, 949.
- James E. Bond, Plea Bargaining and Guilty Pleas § 5.25(a) (2d ed. 1983), Fed. R. Evid. 404.
- Joshua Dressler , Alan C. Michaels, Understanding Criminal Procedure Volume Two, Adjudication Fourth Edition (2015) P.196.
- McCoy, T. R., & Mirra, M. J. (1980). Plea bargaining as due process in determining guilt. Stanford Law Review, 887-941.

- McCoy, T. R., & Mirra, M. J. (1980). Plea bargaining as due process in determining guilt. Stanford Law Review, 887-941.
- Nadler, L. C. (1968). United States v Jackson Guilty Pleas and Replacement Capital Punishment Provisions. Cornell L. Rev., 54, 448.
- Redlich, A. D., & Özdoğru, A. A. (2009). Alford pleas in the age of innocence. Behavioral sciences & the law, 27(3), 467-488.
- Ryan, J. P., & Alfini, J. J. (1978). Trial judges' participation in plea bargaining: An empirical perspective. Law & Soc'y Rev., 13, 479.
- Saltzburg, S. A. (1977). Pleas of Guilty and the Loss of Constitutional Rights: The Current Price of Pleading Guilty. Mich. L. Rev., 76, 1265.
- Schulhofer, S. J. (1988). Criminal justice discretion as a regulatory system. The Journal of Legal Studies, 17(1), 43-82.
- Scott, R. E., & Stuntz, W. J. (1992). Plea bargaining as contract. Yale Law Journal, 1909-1968.
- Slobogin, C., & Mashburn, A. (1999). The Criminal Defense Lawyer's Fiduciary Duty to Clients with Mental Disability. Fordham L. Rev., 68, 1581.
- Smaltz, D. C. (1979). Due Process Limitations on Prosecutorial Discretion in Re-Charging Defendants: Pearce to Blackledge to Bordenkircher. Wash. & Lee L. Rev., 36, 347.
- Wayne R. LaFave, et al., Criminal Procedure 1013 (4th ed. 2004).

- William F. McDonald, Henry Rossman, & James Cramer, Plea Bargaining Decisions, in 11 Sage Criminal Justice System Annuals, The Prosecutor 170 (William F. McDonald, ed. 1979)
- William F. McDonald, Henry Rossman, & James Cramer, Plea Bargaining Decisions, in 11 Sage Criminal Justice System Annuals, The Prosecutor P. 172 (William F. McDonald, ed. 1979).
- Wishingrad, J. (1973). The plea bargain in historical perspective. Buff. L. Rev., 23, 499.

Plea Bargaining - A Study in the US Criminal Legal System

Dr. Yousef Haji Almutairi

Abstract:

This study discusses plea bargaining which is deemed a criminal procedural process through which the accused is encouraged to admit that he has committed the crime and to accept criminal responsibility so that he waives his right to the trial in return for change of the characterization of the crime or reduction of the penalty applying to the crime. This procedural process takes place after the approval by the Court that hears the claim. Plea bargaining is deemed an exception from the accused's right to trial stipulated by the Sixth Amendment to the US Constitution.

This study revolves around the analysis of the changing stance of the U.S. Supreme Court's stance on such bargaining, and its impact on the states' courts and the US criminal procedural system and also on the accused's rights stipulated by the U.S. Constitutions as amended in order to shed light on a matter that is deemed one of the most important criminal procedures under the U.S. Law. These procedures consist in plea bargaining, the analysis of what plea bargaining is, the requirements to be met in connection with it, the determination of its importance in the procedural work, the criticisms raised against it, the U.S. Supreme Court's stance on such bargaining, the role played by the accused and the prosecution authority during it, and to what extent it is mandatory after acceptance of plea bargaining.

U.S. Supreme Court set requirements for validity of plea bargaining procedure and for producing their legal effects, consisting in the accused's freewill when initiating the bargaining between him and the public prosecution. In other words, the accused accepts plea

bargaining voluntarily and under no influence on part of the public prosecutor, either by enticing or through intimidation. The accused must be fully aware of the indictment which shall be made against him in the event he accepts the public prosecutor's offer of plea bargaining. He shall also be fully aware of the nature and details of the agreement with the public prosecutor and the effects arising from such agreement in addition to the necessity of representation of the accused by an attorney during the procedures of plea bargaining leading to the admission of guild until an agreement is reached and a penalty is issued.